الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

هبري شروق

حربوش وسام

تحت عنوان:

لعنة الموارد الطبيعية وأثرها على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها (دراسة قياسية)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. رواية محمد (أستاذ محاضر صنف "أ". جامعة ابن خلدون تيارت) رئيسا

د. صحراوي جمال الدين (أستاذ محاضر صنف "أ". جامعة ابن خلدون تيارت) مشرفا ومقررا

د. عدة لويزة (أستاذ مساعد صنف "ب". جامعة ابن خلدون تيارت) ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

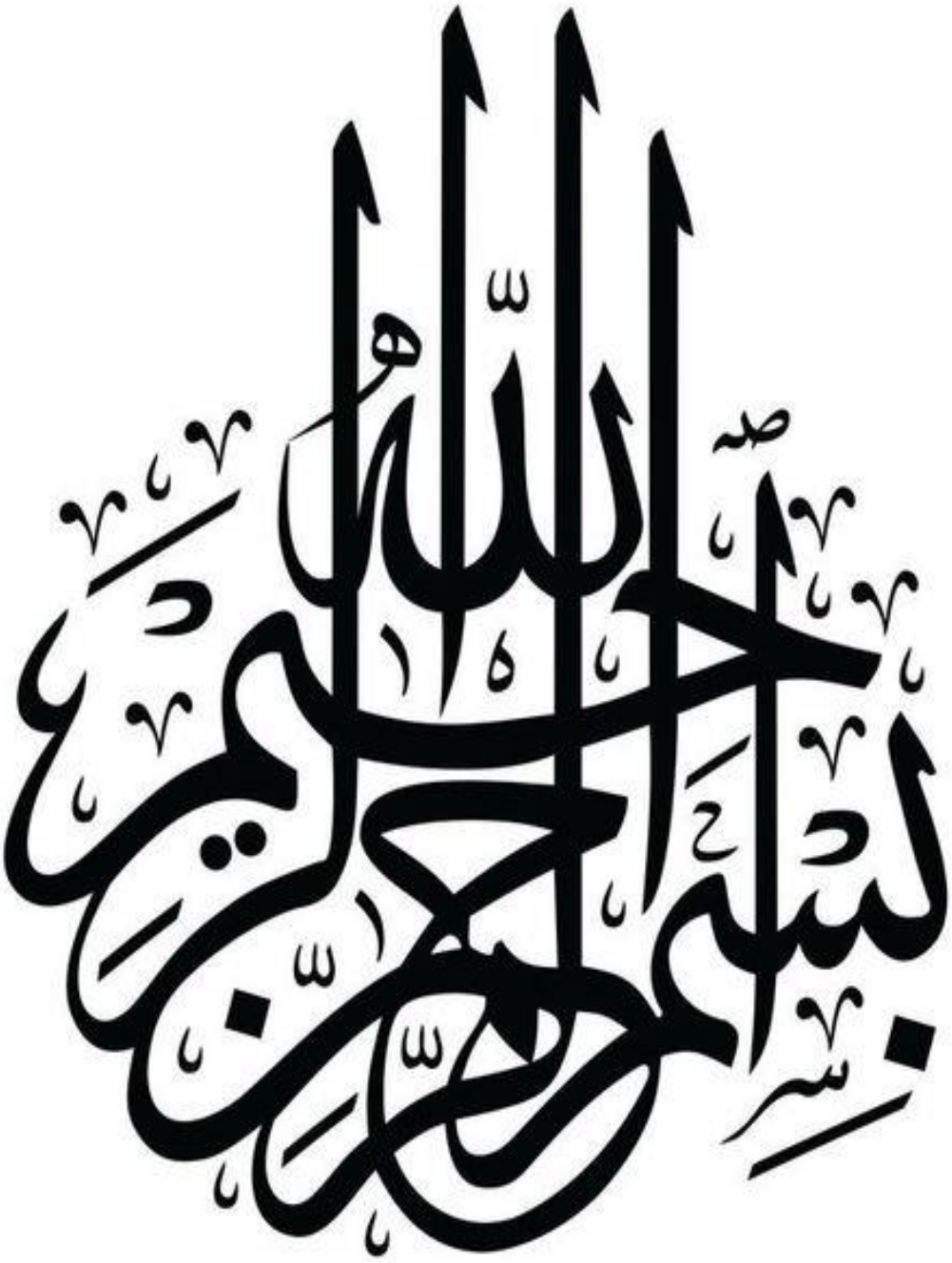
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطينا من صعوبات إلا بتوفيقه، وبفضل الله أتممنا مسيرتنا الجامعية

وبشعور غامر بالتقدير والاحترام نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "صحراوي جمال الدين" اعترافا منا بجميله أولا على قبوله الإشراف علينا وعلى مساعداته وتوجيهاته لنا طيلة فترة إنجازنا لهذا البحث

ونشكر لجنة المناقشة عللى تخصيص الوقت والجهد لمناقشة مذكرتنا وتصويب أخطاءنا

ويارب اجعل هذا العلم شفيعا لنا يوم تسألنا عن شبابنا فيما أفنيناه، وزدنا علما وانفعنا به وانفع به غيرنا.

الإهداء

إلى من كان لي نورا في حياتي، إلى الذي أعطى ولم يأخذ شيئا..

أبي حفظه الله

إلى من أضاءت لي دربي بالدعاء وأنارت الحياة أمامي..

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى روح غالية فارقتني وأنا لازلت متعلقة بها، أبعدتنا الأماكن وضمك التراب، دمتي بنعيم ربي حتى نلتقي، رحمك الله يا جدتي "مريم"

إلى أقرب الناس.. إخوتي الذين كانوا لي سندا لا يميل

إلى من جبرني الله في صحبتهم.. صديقاتي الجميلات

وإلى معلمي الأول "حدو بوزيان"

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله عز وجل أن ينفعنا وينفع به غيرنا ويمدنا بتوفيقه

شروق

الإهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي حفظه الله ورعاه

إلى الطاهرة أمي حفظها الله ورعاها

وإلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي "سعيد وعلاء"

إلى الجميلة "دعاء" أختي وحبيبتي

وإلى أختي التي لم تلدها أمي رفيقة دربي "رزيقة" حفظها الله

كما لا أنسى صديقتي وزميلتي في هذا العمل "شروق" وفقك الله وأنار طريقك

وأخيرا إلى الأستاذ المشرف "صحراوي جمال الدين" امتنانا على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة، جزاك الله خيرا

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد تسليما.

وسام

فهرس المحتويات

المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري لتحول وفرة الموارد إلى لعنة (نقمة) وآثارها على النمو الاقتصادي	
المبحث الأول: التأصيل النظري للعنة الموارد الطبيعية	3
المطلب الأول: لعنة الموارد الطبيعية (وفرة الموارد الطبيعية واستغلالها السلبي)	3
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	5
المطلب الثالث: بيئة الأعمال	7
المبحث الثاني: أثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي في ظل تغيرات بيئة الأعمال	8
المطلب الأول: العلاقة بين لعنة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	8
المطلب الثاني: دور بيئة الأعمال في تخلص من معضلة لعنة الموارد الطبيعية	11
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14
المطلب الأول: دراسات محلية	14
المطلب الثاني: دراسات عربية	16
المطلب الثالث: دراسات دولية	19
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر وفرة الموارد الطبيعية على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك باستخدام Panel ARDL	
المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي ولعنة الموارد الطبيعية في دول منظمة الأوبك	26

المطلب الأول: مدخل لمنظمة الأوبك	26
المطلب الثاني: تحليل تطور صادرات النفط والنمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك	27
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وأسعار البترول	32
المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية لأثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي لدول المنظمة	33
المطلب الأول: نماذج الانحدار لبيانات البانل	33
المطلب الثاني: طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك	35
المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي لدول المنظمة	37
المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها	45
المطلب الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج	45
المطلب الثاني: تحليل التكامل المشترك واتجاه العلاقة السببية	45
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (I-1)	مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية	10
الشكل (II-01)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1995-2022)	28
الشكل (II-02)	تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في الجزائر	28
الشكل (II-03)	تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1995-2022)	29
الشكل (II-04)	تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في ليبيا	29
الشكل (II-05)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (1995-2022)	30
الشكل (II-06)	تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في السعودية	30
الشكل (II-07)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور (1995-2022)	31
الشكل (II-08)	تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في الإكوادور	31
الشكل (II-09)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في أنغولا (1995-2022)	31
الشكل (II-10)	تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في أنغولا	31
الشكل (II-11)	تطور متوسط كل من الصادرات والإيرادات النفطية لدول المنظمة	32
الشكل (II-12)	اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج	43

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (II-01)	اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل	35
الجدول (II-02)	توصيف نموذج الدراسة	37
الجدول (II-03)	مصفوفة الارتباط	37
الجدول (II-04)	تقدير النموذج (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)	38
الجدول (II-05)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية	39
الجدول (II-06)	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	39
الجدول (II-07)	نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة	40
الجدول (II-08)	نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك	41
الجدول (II-09)	نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك	41
الجدول (II-10)	اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم	42
الجدول (II-11)	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى Lag	42
الجدول (II-12)	نتائج تقدير نموذج ARDL	43
الجدول (II-13)	دراسة السببية بين المتغيرات	44

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	نتائج اختبار الاستقرارية ل (PIB)	58
الملحق 02	نتائج اختبار الاستقرارية ل (GOV)	58
الملحق 03	نتائج اختبار الاستقرارية ل (DEP)	58
الملحق 04	نتائج اختبار الاستقرارية ل (EX)	59
الملحق 05	نتائج اختبار التكامل المشترك ل (Pedroni)	59
الملحق 06	نتائج الاختبار ل kao	59
الملحق 07	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج	59
الملحق 08	تقدير نموذج الانحدار التجميعي	60
الملحق 09	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	60
الملحق 10	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	60
الملحق 11	نتائج اختبار ARDL	61
الملحق 12	نتائج سببية جرانجر (Granger)	61
الملحق 13	نتائج اختبار Hausman	61
الملحق 14	نتائج اختبار Hausman	61

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
PRM	Pooled Regression Model نموذج الانحدار التجميعي
FEM	Fixed Effects Model نموذج التأثيرات الثابتة
REM	Random Effects Model نموذج التأثيرات العشوائية
Mg	Mean Group نموذج وسط المجموعة
Pmg	Pooled Mean Group نموذج وسط المجموعة المدمجة
Dfe	Dynamic Fixed Effects نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي

مقدمة

مقدمة

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا حيويا يؤثر على السلوك الاقتصادي في الدول الغنية والمصدرة للنفط، فاليوم تعتمد أكثر من 50% من الدول الرئيسية المنتجة للنفط بشكل مباشر أو غير مباشر على دخل عائدات النفط، وأي تقلبات أو تغيرات قد تطرأ على هذه الموارد الطبيعية سينعكس على اقتصاد البلد.

يمكن أن يساعد توافر الموارد الطبيعية مثل المعادن، النفط أو الغاز في تعزيز اقتصاد الدولة، ومع ذلك فإن الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد تحدد مدى تأثيرها على الاقتصاد، حيث أن معظم الدراسات الحديثة تقول أن البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية وفيرة غالبا ما يكون أدائها الاقتصادي ضعيف، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية قد حدت من فرص تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. ومن المثير للدهشة عدد المرات التي فشلت فيها البلدان التي تمتلك ثروات النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى في تحقيق النمو بسرعة أفضل من تلك التي لا تملكها، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها، وهذه هي الظاهرة المعروفة باسم لعنة الموارد؛ بالإضافة إلى أنها تمثل تحديا كبيرا في بيئة الأعمال، حيث يتعين على المؤسسات التنافس على الموارد المحدودة، وهذه التنافسية تزيد من ضغوط السوق وتحفز على الابتكار في استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية واستدامة؛ وبالتالي فإن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر على استراتيجيات الأعمال والقرارات التنافسية للمؤسسات في محاولة للبقاء والازدهار في بيئة ذات موارد محدودة.

ومع كل هذه الأهمية التي يحظى بها النفط فإنه يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد دول منظمة الأوبك المستهلكة والمنتجة له، ففي حالة تراجع أسعاره تتراجع الصادرات الكلية لهذه الدول لكون النفط أهم الصادرات لها، إذ يصاحبه شلل في القطاعات الاقتصادية الأخرى لأن النفط يمثل مورد مالي لهذه القطاعات، وحالة ارتفاع أسعاره وتزايد العائدات النفطية ربما يكون ضرر أكبر من الحالة الأولى (تراجع أسعار النفط)، إذ يصاحب هذا الارتفاع زيادة كبيرة في عائدات ودخل هذه الدول، ما يسبب ضررا يصيب القطاعات الاقتصادية خاصة منها القطاع الانتاجي، ويرجع السبب في هذا الضرر إلى لعنة الموارد الطبيعية.

وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

- **الاشكالية :**

من خلال كل ما سبق سنتطرق إلى موضوعنا الذي سنحاول فيه الاجابة عن الاشكالية التالية :

- هل وفرة الموارد الطبيعية لها أثر سلبي على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك؟

وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية تتفرع مجموعة من الأسئلة الأخرى نوجزها في النقاط التالية :

- كيف يتم تفسير وفرة الموارد الطبيعية باعتبارها نقمة على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى مساهمة بيئة الأعمال للخروج من هذه المعضلة؟
- كيف أثرت وفرة الموارد على اقتصاديات دول منظمة الأوبك ؟

– فرضية الدراسة :

– وفرة الموارد الطبيعية لها أثر سلبي على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها.

– أهداف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية باعتبارها حالة اقتصادية تصيب الاقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، ونركز على الدول المندرجة تحت منظمة الأوبك، وتحقيق هذه الاقتصاديات لتنمية اقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية مستدامة، وتنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ريوع الموارد الطبيعية الاستخراجية، وبالإضافة إلى ما سبق نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي :

– تحليل العلاقة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.

– تقييم آثار هذه اللعنة على بيئة أعمال دول منظمة الأوبك.

– أهمية الدراسة :

إن موضوع لعنة الموارد من المواضيع المهمة التي تناقش على المستوى الأكاديمي لما لها من أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول النفطية النامية، والتي تهتم بمحاولة الخروج والتخلص من هذه الظاهرة من خلال استغلالها لهذه الموارد بطريقة أمثل تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي، ومدى تأثر الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي، باعتبارها ظاهرة تمثل خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وكيف يؤثر هذا الارتفاع على تراجع الاقتصاديات الأخرى، بالإضافة إلى محاولة معرفة الحلول التي تمكننا من تجاوز هذه اللعنة.

– أسباب اختيار الموضوع:

– الأسباب الموضوعية:

– اختيار هذا الموضوع يمكن أن يوفر رؤية قيمة حول كيفية تحسين إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

– الاستفادة من تجارب الدول التي واجهت لعنة الموارد، ودراسة النجاحات والإخفاقات لتقديم توصيات عملية للدول الغنية بالموارد.

– الأسباب الذاتية:

– رغبتنا بالعمل تحت إشراف الأستاذ صحراوي جمال الدين.

- **حدود الدراسة :**

***الحدود المكانية :** تم اختبار دراسة أثر لعنة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك.

***الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2022.

- **منهج الدراسة :**

تتم الدراسة بالاعتماد على المنهج الاستقرائي باستخدام أدوات الوصف والتحليل الذي يساعدنا في الالمام بمختلف جوانب الدراسة النظرية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي تم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بهدف اختبار مدى تأثير لعنة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك.

- **الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا البحث هي صعوبة الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية خاصة دولة فنزويلا والاكوادور وقد تم استخدام المتوسط الحسابي ومؤشر مركب لاستكمال بعض البيانات.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين هما:

- الفصل الأول: تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله الإطار النظري لتحول وفرة الموارد إلى لعنة (نقمة) وآثارها على النمو الاقتصادي.

وتم التطرق في المبحث الأول للعنة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وبيئة الأعمال، والمبحث الثاني شمل العلاقة بين لعنة الموارد والنمو الاقتصادي وأيضا لعنة الموارد وبيئة الأعمال، أما المبحث الثالث تمثل في الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني: قدمنا من خلاله بدراسة أثر لعنة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك؛ فالمبحث الأول شمل واقع النمو الاقتصادي ولعنة الموارد الطبيعية في دول منظمة الأوبك، والمبحث الثاني تمثل في نموذج الدراسة لأثر لعنة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أما المبحث الثالث فقد اهتم بتحليل النتائج.

الفصل الأول :

الإطار النظري لتحول وفرة الموارد إلى لعنة (نقمة) وآثارها على النمو الإقتصادي

تمهيد:

تحظى لعنة الموارد الطبيعية باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، وهي ظاهرة تصيب البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية كما تتمتع بنمو اقتصادي ضعيف مقارنة بالدول التي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية، هذا ما أدى إلى وجود العديد من النقاشات الأكاديمية حول النتائج السلبية والاستثناءات منها؛ إضافة إلى لعنة الموارد الطبيعية، فإن بيئة الأعمال أيضا تشكل جزءا هاما في تحليل النجاح أو الفشل الاقتصادي لدول معينة، فالبيئة الاقتصادية الصحية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، بينما البيئة الاقتصادية السلبية تقلل الفرص الاستثمارية وتعيق نمو المؤسسات؛ وبالتالي فإن وجود وفرة في الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تحقيق النجاح الاقتصادي إذا كانت بيئة الأعمال غير مشجعة وتعاني من عدم الاستقرار والسياسات الفاسدة، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وتشتيت الجهود لاستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال.

في هذا الفصل سنتطرق إلى لعنة الموارد الطبيعية ونستعرض أهم المصطلحات المتعلقة بهذه الظاهرة ومدى علاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية في ظل تطوير بيئة أعمالها، استنادا إلى النظريات، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول : التأصيل النظري للعنة الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني : أثر لعنة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: التأصيل النظري للعنة الموارد الطبيعية

تعاني الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية بما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية، وقد تواجه صعوبات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتكون عرضة للاستغلال السياسي والفساد وعدم الاستقرار.

المطلب الأول: لعنة الموارد الطبيعية (وفرة الموارد الطبيعية واستغلالها السلبي)

يمكن اعتبار الموارد الطبيعية أصلا رأسماليا ينتمي الى حافظة عامة والتي تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى، مادية ومالية وبشرية واجتماعية وإدارة هذه الحافظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداتها وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد، كما أنها رئيسية للتنمية.[1]

1 – نشأة مفهوم لعنة الموارد

إن أول من استخدم مصطلح لعنة الموارد هو الباحث أوتي Auty سنة 1993، وهذا لوصف الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، حيث وجد Auty أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لم تفشل فقط في استخدام مواردها الطبيعية الوفيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم أظهروا ميلا الى الأداء بشكل أسوأ من أولئك الذين لا يتمتعون بالقدر نفسه من الموارد.[2]

وظهرت لعنة الموارد في عمل ساكس ووارنر عام 1995, حيث قدموا دليلا على أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لديها نمو اقتصادي اقل من البلدان الفقيرة بالموارد، في الأدبيات النظرية التقليدية هناك على الاقل نماذج مختلفة تظهر وجود تأثير سلبي للطفرة في قطاع لموارد على القطاعات غير القابلة للتداول والأكثر شهرة كان للاقتصاديين(.Vanwijnbergen1984 ,Corden and Neery 1982,corden 1984).[3]

ومما سبق يمكن القول أن لعنة الموارد وهي في أضيق اشكالها تعني التناسب العكسي ما بين الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.[4]

أي أنها تبين التناقض ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

وجل الدراسات أظهرت ان الاعتماد على النفط والمعادن بشكل كبير من شأنه ان يؤدي الى نمو ضعيف.

2– تفسير لعنة الموارد

يمكن تفسير لعنة الموارد من خلال تتبع مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني من اكتشاف المورد، وصولا لتفاقم الداء في مراحله الأخيرة وذلك كما يلي:

---

[1] تقرير توقعات البيئة العالمية، البيئة من اجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007، ص29

[2] Abdrahim chibi ,Mohamed Benbouzian , Algeria and the natural resource curse :oil and economic grouth, middle east developpement journal , volume 9 , 2017, p 2,3.

[3] وسام عمرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية 2000–2020، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023/2022 ص39.

[4] هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد العربي الخليجي العدد 25، المجلد 31، 2015، مركز دراسات البصرة والخليج جامعة البصرة العراق، ص 5.

– **التعرض للموارد:** مع اكتشاف المورد الطبيعي الجديد (النفط، الغاز الطبيعي، الذهب) تتزايد الإيرادات المتأتية من هذا المورد، وتطغى صادراته على هيكل الصادرات.

– **التباهي بالموارد:** تجلب الموارد الطبيعية الثروة فترتفع قيمة العملة المحلية ويتحسن سعر صرفها الإسمي نتيجة لارتفاع العوائد مع العملات الأجنبية وزيادة العروض بسبب زيادة صادرات المورد المكتشف.

– **التعاقب الاقتصادي:** تؤدي زيادة حجم العملات الأجنبية كذلك الى توسع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عبر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية (التضخم) ومن ثم ارتفاع السعر الحقيقي للعملة المحلية أكثر؛ يتبع ذلك أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تتراجع فيها الصادرات التقليدية وعائداتها، بسبب فقدانها التنافسية الناجم عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ومن ثم زيادة تكاليف الإنتاج؛ كما تصبح الواردات أرخص ويتزايد الطلب عليها بما يفاقم من عجز الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات.

– **تشتيت التركيز:** تعمل الثروة الطبيعية على تشتيت الاهتمام والاستثمارات عن القطاعات الأخرى مثل التعليم والصناعات المتنوعة، ويخشى الكثير من المستثمرون الأجانب عن القيام باستثماراتهم في هذه الدولة لتراجع العائد منها مقوما بالعملة الأجنبية، ولارتفاع تكلفة الإنتاج، كما تنزح العملة الأجنبية الموجودة في البلاد عبر التحويلات للخارج هربا من المزيد من تدني قيمتها مقابل العملة المحلية.

– **زيادة الفساد:** قد يؤدي الاستغلال السيء للموارد إلى زيادة الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة والقطاع الخاص

– **الهشاشة الاقتصادية:** تنشأ تبعات سلبية على المدى الطويل وتتزايد البطالة الناجمة عن التغيير القطاعي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتحوله من اقتصاد زراعي صناعي يستوعب أعداد كبيرة من العاملين الى اقتصاد خدمي نفطي، قليل الاستيعاب وغير قادر على خلق وتوفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، كما يستمر التراجع في القيمة الحقيقية للأجور.

باختصار يتأثر الاقتصاد ككل سلبا بسبب تراجع الصادرات التقليدية وفقدانها للتنافسية، وارتفاع مستوى الواردات وتفاقم العجز التجاري، وتراجع الاستثمار، ويتراجع معدل نموه عما يجب ان يكون عليه ويرتفع معدل البطالة.[1]

في معظم الدراسات تم ربط مصطلح لعنة الموارد الطبيعية بالمرض الهولندي لأنهم يصبون في نفس السياق بحيث يعتبر المرض الهولندي قناة من قنوات لعنة الموارد حيث يمكن التطرق اليه فيما يلي:

3- المرض الهولندي ولعنة الموارد في السياق الاقتصادي

إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار غير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي

[1] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، مجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، جامعة سطيف1 –الجزائر، 2019، ص 13.

التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي (1900- 1950) بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث شجع للترف والراحة واستلطف النفاق الاستهلاكي البذخي ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج، فسمي ذلك بالمرض الهولندي، وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عام وأول من قام بنشر هذا المصطلح هو مجلة (إيكونوميست) البريطانية في 26 نوفمبر 1977.[1]

عندما يسود نمط واحد من صادرات الموارد الطبيعية كالوقود الأحفوري مثلا، فإن الاقتصاد المحلي يعتمد على الدخل المتأتي من صادرات هذا المورد ويرتفع الدخل الوطني بسببه، لكن بقية القطاعات الاقتصادية بما يقترب من الشلل لأن ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج يعطل الاستثمار فيها. وتعاني الدول التي تعتمد على الدخل من صادرات مورد واحد من عدم تمكنها من تنويع القاعدة الإنتاجية، وتصاب بانتكاسات بين الفينة والأخرى.[2]

والمرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي على أنه العلاقة السلبية بين اكتشاف موارد طبيعية وفيرة وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، أي تأثير اكتشاف هذه الموارد الغنية على اقتصاد دولة ما، والذي يمكن ان يؤدي إلى تشويه التوازن الاقتصادي وتأثير سلبي على قطاعات أخرى من الاقتصاد.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- النمو الاقتصادي:

يعرف سيمون كوزنتس Simon kuzentes النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية، والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[4]

كما يعتبر البعض ان النمو الاقتصادي هو " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد."[1]

---

[1] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد15، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 12.

[2] عبد الرزاق بن هاني، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار وائل للنشر، جامعة اليرموك، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص52.

[3] محمد هاني، ادوارد ناشد جرجس نشأت، القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر الفترة 2000-2015، مجلة الابداع، المجلد10، العدد1، 2020، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة – الجزائر، 2020، ص292.

[4] ميشيل ب تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175.

كما يعرف أيضا أنه الزيادة في المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف جميع الأفراد في محيط اقتصادي معين.

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نستخلص ما يلي:

- يكون النمو الاقتصادي خلال الفترة الطويلة وليس القصيرة.
- أن الاعتماد على التكنولوجيات والتقنيات الجديدة يحقق النمو الاقتصادي.
- الزيادة في متوسط نصيب الفرد تكون حقيقية.
- يتحقق النمو الاقتصادي عند ادخال تعديلات على المنظمات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني من فترة إلى أخرى.

-أنواع النمو الاقتصادي:

بصفة عامة يوجد نوعين للنمو الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive) : يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

- النمو الاقتصادي المكثف(croissance intensive) : يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.[2]

2- التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية "بعملية التغيير المقصود والواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية افراد المجتمع.[3]

وكذلك تعرف التنمية الاقتصادية بانها انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل متوازن وكامل سواء كان هذا الكيان هو فرد او جماعة او مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمفهوم التنمية فهي:

- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي انها ليست حالة ثابتة.

-أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانات.

---

[1] فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد17، العدد2، جامعة المدية، الجزائر، ص128.

[2] جمعة رضوان، نمو الاقتصاد العالمي وأثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2015 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3 - الجزائر 2013/2012، ص3، 4.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2006،ص265.

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- اشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.[1]

يمكن القول أن "التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع.[2]

- وتعرف أيضا أنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة من الزمن 3 عقود مثلا على ألا يصاحب ذلك تهور في توزيع تدهور في توزيع الدخل او زيادة في مستوى الفقر في المجتمع، وفي هذا الصدد لا بد من التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فبالرغم من كونهما مترادفين في الاستخدام، وكلاهما يتضمن تغييرا في الظاهرة نحو الأفضل، لكن ثمة فارق من جهة وثمة تشابه من جهة أخرى، ويطلق بعض الاقتصاديون تسمية النمو الاقتصادي على تحليل تطور الاقتصاديات في الدول المتقدمة، أما التنمية الاقتصادية فهي متعلقة باقتصاديات الدول النامية.

يمكن التمييز بينهما من خلال افتراض أن للتنمية الاقتصادية متطلبات واسعة المدى وصعبة التحقيق، في حين أن عملية النمو الاقتصادي هي عملية ذات مدى أضيق وأسهل في التحقيق. لذلك يميز الاقتصاديون بين نمو اقتصادي ترادفه تنمية اقتصادية وبين نمو بلا تنمية.[3]

المطلب الثالث: بيئة الأعمال

تعددت تعاريف بيئة الأعمال أو ما يسمى بمناخ الأعمال أو مناخ الاستثمار نذكر من بينها :

- بيئة الأعمال هي "مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها: سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة) والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر".[4]

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة الاشعاع الفنية، 1999، ص 46.

[2] سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق –سوريا-، 1988، ص 64.

[3] http://m.marefa.org تاريخ الاطلاع الخميس 2024/02/29 الساعة 21:40

[4] سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر، 1991، ص 126.

– بيئة الأعمال هي "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالبيئة الجيدة للاستثمار، لا تحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاتها مشجعة للاستثمار".[1]

– أما المقصود ببيئة الاعمال الدولية "أنها تلك التوفيقة بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على طبيعة مناخها الاستثماري ودرجة كفاءته. وهناك من عرف بيئة الأعمال الدولية على أنها البيئة التي يمكن للقطاع الخاص –الوطني والأجنبي ان ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات".[2]

وفي الأخير يمكن القول أن بيئة الأعمال هي مفهوم واسع، يتأثر بعدة تطورات في جميع المستويات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

[1] فرحات بختة، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص52.

[2] طالم علي، مطبوعة إدارة الأعمال الدولية، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص30.

المبحث الثاني: أثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي في ظل تغيرات بيئة الأعمال

في كثير من الحالات تكون وفرة الموارد الطبيعية أحد محددات الإخفاق الاقتصادي للبلد، مما يؤثر ذلك على بيئة الأعمال في مختلف القطاعات، وقد قدم أهل الاقتصاد تفسيرات لما وراء هذا الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: العلاقة بين لعنة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي

يمكن أن يسهم توفر الموارد الطبيعية بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصاد البلد، ومع ذلك فقد تمت مناقشة هذا الأمر منذ عقود حيث يجادل بعض الاقتصاديون بأن الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الدخل، بينما يفترض آخرون أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا، لكن مصطلح لعنة الموارد ظهر لأول مرة من قبل الباحث الاقتصادي RICHARD AUTY في كتابه : The Resources Curse Thesis Sustained Development in Mineral Economics سنة 1993، والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة.[1]

قدمت العديد من الدراسات والمؤلفات الاقتصادية أسباب فشل الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق نمو اقتصادي رغم توفرها على ثروات كبيرة، كما تعتبر الدراسة التي قام بها عالما الاقتصاد J.D.SACHS & A.M.WARNER من أول الدراسات التطبيقية وأهمها والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي". وقد توصل الباحثان إلى أن الاقتصادات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989.

كما قد استخلص الاقتصاديان أنه من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي هو أن الدول التي تتوفر على الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بالدول التي لا تتوفر على الموارد، إذ أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي قد يبدو غير منطقي، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد.

ولأجل إثبات علاقة الارتباط السلبي هذه من الناحية النظرية فقد وضع J.D.SACHS & A.M.WARNER نموذجا للنمو الاقتصادي الداخلي، يتكون فيه الاقتصاد من ثلاثة قطاعات، قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا، قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وقطاع الموارد الطبيعية، تعتمد دالة الانتاج في قطاع السلع غير المتاجر بها وقطاع سلع التبادل التجاري على عاملي الانتاج العمل ورأس المال، أما قطاع الموارد يفترض أنه لا يستخدم لا عمل ولا رأس مال، ويباع انتاجه وتحدد أسعاره في الأسواق العالمية، كما يفترض الاقتصاديان أن قطاع السلع المتاجر بها هو الذي ينتج المعرفة ويستفيد قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري من هذه

[1] Terry L. Karl, Oil lead development: social, political and economic consequences, Development and the role of law, Working paper, California : Stanford university, Center of democracy, January 2007, P02.

العملية بسبب افتراض الانتشار التام للمعرفة "Spill over" والفرضية الأساسية في النموذج هي أن تراكم المعرفة لدى العمال هي مصدر النمو الاقتصادي والتي يكون السبب فيها التعلم عن طريق العمل " Learning by doing"، الذي يحسن العمل ويزيد انتاجيته.

والتعلم عن طريق العمل يشمل ظاهرة زيادة الانتاجية وخفض التكاليف من خلال تكرار العملية الانتاجية. وترى مختلف أدبيات الاقتصاد الحديث أن القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا للتعلم عن طريق العمل تستطيع القطاعات الأخرى الاستفادة منه، عكس قطاع الموارد الذي ينتج أثر خارجي للتعلم عن طريق العمل خاص به ولا تستفيد منه القطاعات الأخرى بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي يساهم في عملية التعلم.

وفي هذه الدراسة فإن J.D.SACHS & A.M.WARNER يسلطان الضوء على أمرين هامين، الأول يتمثل في أن الاقتصاديات الغنية بالموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، والثاني فإن انتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه نمو الناتج الداخلي الخام في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة من الموارد الطبيعية، والمنحنى الممثل في الشكل (1) يظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد.

الشكل (I-01): مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد و الدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية.

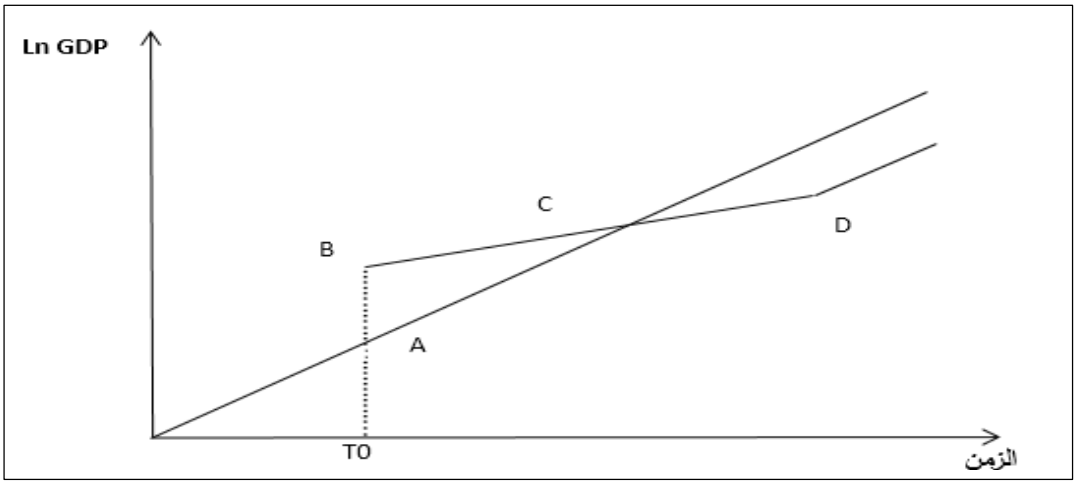

Source : Sachs J.D & Warner A.M, Natural Resource Ambudance and Economic Growth, Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995, P :Appendix B figureB1.

في هذا الشكل يفترض J.D.SACHS & A.M.WARNER أنه يوجد اقتصادين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في شكل خط مستقيم بين النقطة 0 والنقطة A، ثم يفترض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصادين عرف انتعاشا في الزمن T0، فيترتب عليه ارتفاع لحظي لناتجه الداخلي الخام GDP إلى النقطة B، أي أن هذا الاقتصاد سوف يحقق في المدى القصير نموا اقتصاديا أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D، لأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري وبالتالي تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فوفرة الموارد في أي اقتصاد تجعل أغلب المبادلات التجارية للبلد تتركز في الموارد الطبيعية بدلا من منتجات الصناعة، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال

والعمل من القطاع الصناعي نحو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وتكون النتيجة الأساسية لانتعاش قطاع الموارد هي تراجع انتاج وصادرات القطاع الصناعي وتوسع قطاع السلع غير المتبادلة، وهذا الانكماش في قطاع المنتجات الصناعية يصير مرضا حقيقيا ومصدر بطئ دائم في النمو الاقتصادي إذا كان القطاع الصناعي يخلق أثر خارجي يتمثل في التعلم عن طريق العمل، وهذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D، حيث الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة للنمو في الاقتصاد الآخر، وبالتالي فإن التأثير السلبي للعنة الموارد على القطاع الصناعي والذي يولد أثر خارجي للمعرفة يساهم في زيادة انتاجية العمل، يجعل تراجعه يدفع بمعدل النمو الاقتصادي لهذا الاقتصاد باتجاه الانخفاض.

فيما يلي بعض الأفكار من وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة بين لعنة الموارد والنمو الاقتصادي :

- وفقا لنظرية النمو THEORY OF GROWTH، فإن وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية، وبمجرد بدء الانتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية، قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها، بدلا من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يرتكز على هيكل اقتصادي متنوع.[1]
- تجادل نظرية لعنة الموارد resource curse theory، أن الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، تشير هذه النظرية إلى أن البلدان التي لديها موارد طبيعية وفيرة من المرجح أن تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفساد والانخفاض الاقتصادي، نأخذ على سبيل المثال نيجيريا والتي تعد من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم ، فإنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفساد، والتي أعاقت نموها الاقتصادي.
- يجب موازنة دور الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي مع الاستدامة البيئية، حيث يمكن أن يؤدي الافراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى التدهور البيئي، والذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، على سبيل المثال يمكن أن تؤدي إزالة الغابات إلى تآكل التربة، والتي يمكن أن تقلل من الانتاجية الزراعية ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: دور بيئة الأعمال للتخلص من معضلة لعنة الموارد الطبيعية

من معرفتنا لأهمية الموارد الطبيعية بصفة عامة في بيئة الأعمال ومختلف قطاعات الاقتصاد، والأهمية الخاصة للموارد الطبيعية غير المتجددة باعتبار أن رصيد العالم منها يتضاءل مع زيادة معدلات استهلاكها، فإن ذلك يثير القلق من عدم امكانية استمرار التنمية في المستقبل.

---

[1] ريدوح تازية، دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وبوتسوانا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017.

[2] موازنة الموارد الطبيعية في نظرية النمو الداخلي.

إن الاقتصاديات وفيرة الموارد والتي تعاني من مشاكل في التنمية يكمن أساسها في عدم استفادتها مما تملكه من موارد طبيعية، التي يتم تحويلها بسهولة إلى تدفق مالي كبير، كما تسجل أداء ضعيف في مختلف القطاعات، وتنويع الصادرات واستقرار الإيرادات، ومعاناتها من البطالة والديون إضافة للأداء المنخفض في معالجة التضخم والادخار، كل ذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة، وأن ما تحتاجه هذه الاقتصاديات هو تبني استراتيجيات تسمح بالتوزيع القطاعي للاستثمارات وخلق تنوع في الاقتصاد.[1]

وتفسيرا للآثار السلبية للعنة الموارد الطبيعية فإن الطفرة المفاجئة تؤثر على سلوك الحكومات نتيجة الثقة المفرطة في إمكانية تحقيق إيرادات مستقبلية من الثروات الطبيعية، ومنه تساهم الطفرة في زيادة الإنفاق العام وبذلك تدفع الحكومات إلى طلب القروض من الخارج، وعندما تتوقف هذه الإيرادات الإضافية وتنضب، يدخل الاقتصاد في حالة انكماش وركود.[2]

كما أن ازدياد الإيرادات الخارجية يؤثر على سلوك الناس ويحدد كذلك ردة فعل الحكومات، فهذه الأخيرة تتجه إلى رسم خطط وأفكار كبيرة تتعلق بمشاريع استثمارية ضخمة يهدر فيها الكثير من الموارد. وفي الوقت ذاته يشجع ازدياد هذه الإيرادات على الاستهلاك المفرط في شريحة صغيرة من المجتمع، تكون عادة على علاقة مباشرة بالحكومة وتبالغ في الانفاق في ظل تراجع الأخلاقيات المهنية وتدهور الإنتاجية.[3]

والاعتماد على الإيرادات النفطية على وجه الخصوص أدى إلى ظهور "الدول النفطية" التي تراعي الاعتبارات السياسية في توزيع ريوع النفط، بدلا من أن تشجع الاستثمار ونمو الانتاج، ويزداد احتمال حدوث ذلك عندما يتزامن نمو القطاع النفطي مع عملية تكون الدولة، وفي هذه الحالة تصبح الدولة غير خاضعة للمساءلة وضعيفة هيكليا، ويصعب عليها تحقيق نتائج إنمائية.[4]

1- وفرة الموارد والفساد

تميل البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية لكسب دخلها إلى أن تكون ذات قاعدة اقتصادية ضيقة، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار وتقلبات السوق، وهذا الاعتماد على سلعة أساسية واحدة من الممكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات السياسية. وهناك عامل آخر يساهم في لعنة الموارد وهو ضعف الإدارة وكثيرا ما تعاني البلدان الغنية بالموارد من الفساد، الاستبداد والافتقار إلى الشفافية وهو ما قد يؤدي إلى سوء إدارة الموارد والسلوك الريعي وعدم المساواة، ومن الممكن أن يؤدي الافتقار إلى المساءلة والرقابة إلى خلق بيئة فاسدة.

---

[1] Gobind Nankani, Development Problems of mineral exporting countries, World Bank staff, Working Paper No.354(1979).

[2] A H Gelb and Associates, Oil Windfalls : Blessing or Curse ? (oxford university press, 1988), Web site : http://books.google.fr/books? Consulted in 06/03/2024.

[3] R.M.Auty, Oil exporters, disappointing diversification into resource- based industry : The external causes, Energy policy, June 1988, website : http://www.sciencedirect.com consulted in 06/03/2024.

[4] T.L.Karl, The paradox of plenty : oil blooms and petro-states (california university press, 1997), website : http://books.google.fr/books? Consulted in 06/03/2024.

أولا، تؤدي توقعات الثروة إلى توجيه الجهود الرسمية نحو الاستيلاء على حصة أكبر من العوائد بدلا من تهيئة الظروف للحصول على ما هو أفضل، وكثيرا ما ينتهي مثل هذا التوجه نحو الحصول على الثروة إلى نشوب حرب، وفي أحيان أخرى تكون النتيجة لجوء كبار الموظفين الرسميين بالدولة إلى تأجير الثروة بتدخل من الأغراب، فإن عرض الرشوة على حكومة ما لتقديم الموارد بأسعار تقل عن اسعار السوق، أرخص كلفة من الاستثمار وتنمية الصناعات، لذا فليس من المدهش أن تستسلم بعض الشركات لهذا الإغراء.

ثانيا، تتميز أسعار الموارد الطبيعية بالتقلب، وإدارة مثل هذا التقلب بنجاح ليس بالأمر السهل.[1]

2- وفرة الموارد والحوكمة

كثيرة هي الدراسات التي حاولت معرفة أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال أو اختبار العلاقة بينهم.

أ- الحوكمة:

كان تداول هذا المفهوم بكثرة من قبل المؤسسات الدولية، السياسيين والأكاديميين لكننا لا نجد اتفاق في تعريف هذا المصطلح بالرغم أنه يمكن القول أن هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم، ولكننا سنكتفي بتعريف البنك الدولي لوضوحه واختصاره حيث يعرف الحوكمة بأنها "الطريقة التي تمارسها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" كما يمكن تعريف الحوكمة الجيدة بأنها عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات وبتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية و الشفافية للوصول إلى الأهداف والنتائج المرغوبة.[2]

ب- مؤشرات الحوكمة:

يتم احتساب هذه المؤشرات عن طريق إجراء تقييمات ودراسات تقوم بها أثر من 30 منظمة حول العالم ويتم تحديثها سنويا، تمثل المؤشرات بنسب مئوية تشير لكل دولة وكلما كانت النسبة أعلى تكون النتيجة أفضل.

- **المشاركة والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم (ترسيخ الديمقراطية)، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب أو استخدام العنف ذو الطابع السياسي أو الإرهابي.

- **فعالية الحكومة:** يقيس مدى جودة الخدمات العامة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع الأنظمة وتنفيذها ومصداقية الحكومة في الالتزام بها.

- **الجودة التنظيمية:** يجسد تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

[1] Joseph E. Stiglitz, The resource curece revisited, Project Syndicate, Aug 6,2004.

[2] أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، وزارة تطوير القطاع العام، التقرير السنوي2016.

– **سيادة القانون:** يقيس مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع، وتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات مما يعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية، وبشكل خاص نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح.

– **السيطرة على الفساد:** يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد، وسيطرة أصحاب النفوذ وأصحاب المصالح الخاصة على الحكم.[1]

ج. جودة المؤسسات: إن نوعية المؤسسات في الدولة الغنية بالموارد الطبيعية هي عامل رئيسي لتفسير لعنة الموارد، فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فهي ترتبط بقدرة المؤسسات على إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل، فإذا كانت الدولة تمتلك مؤسسات قوية فإنها ستكون أقل عرضة للإصابة بلعنة الموارد، وإذا كانت عكس ذلك فلا تكون قادرة على إدارة مواردها وبالتالي تكون معرضة لانتشار الفساد الإداري وتراجع أداء المؤسسات الاقتصادية في الدولة، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع النمو في الأجل الطويل، وبشكل عام تستند العلاقة بين المؤسسات واللعنة على الرأي القائل بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الكيفية التي تدار بها موارد الدولة، فالمؤسسات الجيدة هي التي تعزز الحكم الرشيد، كما أنها تعزز النشاط الانتاجي على حساب النشاط الاستغلالي، يمكن لتلك المؤسسات أن تضمن حسن استغلال الموارد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي لثروة الموارد على النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال ككل.[2]

[1] رقية شطيبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد1، الجزائر، 2023، ص37.

[2] حواس أمين، لعنة الموارد المؤسسات : أصل الأزمة، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد1، جوان 2017.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لم تكن دراستنا هذه الأولى من نوعها، لذلك سنذكر بعض الدراسات التي سبقتنا في هذا الموضوع، وتطرق أصحابها إلى موضوع لعنة الموارد الطبيعية من جوانب مختلفة.

المطلب الأول: دراسات محلية

1- محمد هاني، عبد القادر شلالي، 2021، "أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة (2000-2017).

تناولت هذه الدراسة أثر حركة الموارد ما بين القطاعات في الجزائر، كمؤشر يمكن من خلاله تتبع وجود المرض الهولندي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بمختلف المفاهيم وكذا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل المعطيات، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها وجود هذه الظاهرة في الجزائر للفترة 2000-2017، والمفارقة التي توصلت إليها أيضا أن القطاع المزدهر في الجزائر هو المسبب لظاهرة المرض الهولندي فعلا، إلا أنه يشكل المخرج من هاته العلة، من خلال الاستثمار المكثف في صناعاته، فالعلة الهولندية مردها الى التصدير الخام للمحروقات وليس لتصدير منتجاته الصناعية الكفيلة بإخراج الاقتصاد إلى حالة النمو الاقتصادي المستدام.[1]

2- بوالشعور شريفة، قمري زينة، 2021، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية : دراسة مفارقة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

تهدف الدراسة لمعرفة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذلك الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2019، وقد تم استخدام الدراسة القياسية بالاعتماد على نموذج Stiglitz، وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة فرضية لعنة الموارد بالنسبة للجزائر، حيث كان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سالبا على المدى الطويل، بينما كان الأثر بالنسبة للإمارات موجبا وهامشيا. كما أبرزت النتائج القياسية أن أسعار النفط تفسر 53% من التقلبات التي تحدث في النمو الاقتصادي الجزائري، بينما لا تتجاوز 11.58% بالنسبة للإمارات. ويمكن القول أن نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال في الامارات أفضل من الجزائر.[2]

3- نسرين معياش، 2019، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي.

سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، في النمو الاقتصادي الجزائري، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب التكامل المشترك لجرانجر وأنجل لاختبار علاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وذلك للفترة 1980-2014، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وقد

[1] محمد هاني، عبد القادر شلالي، "أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة (2000-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد1، الجزائر، 2021.

[2] بوالشعور شريفة، قمري زينة، "أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية : دراسة مفارقة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد15، العدد2، الجزائر، 2021.

دلت النتائج على الارتباط الوثيق للاقتصاد بالتبعية لقطاع المحروقات، وعليه فإن النمو الاقتصادي هو رهن العوامل المؤثرة في أسعار النفط.[1]

4- حواس أمين، 2017، لعنة الموارد المؤسسات : أصل الأزمة.

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة أهم الأدبيات التي تناولت الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد. وحددت الدراسات مؤخرا النوعية المؤسساتية كقناة رئيسية من خلالها تؤثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي. على وجه خاص لدى البلدان ذات وفرة الموارد إمكانية للهروب من لعنة الموارد شرط أن تمتلك مؤسسات جيدة. وبالتالي تستنتج هذه الدراسة أن تأثير وفرة الموارد على النمو مشروط بنوعية المؤسسات، مما يعني أن نوعية المؤسسات وليس وفرة الموارد تحدد فيما كان الأداء الاقتصادي جيد أو سيء عبر البلدان.[2]

5- حمزة بن الزين، أمال رحمان، 2017، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية : حالة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر المرض الهولندي على اقتصاد الدول الريعية، وذلك بإبراز الأثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة ومخاطر استمرار اعتماد الدول الريعية على قطاع المحروقات لتلبية مختلف الأهداف، حيث تم اختيار الجزائر كعينة تطبيقية للدراسة، وقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، الجباية البترولية والجباية العادية، فمن خلال دراسة هذه المؤشرات تم التوصل إلى مجموعة نتائج مفادها أن ظاهرة المرض الهولندي أثرت سلبا على نمو الاقتصاد في الجزائر.[3]

6- بوالشعور شريفة، 2016، المرض الهولندي : دراسة قياسية حالة الجزائر.

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحري أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1985-2013. ولاختبار فرضية البحث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تشير إلى وجود أعراض المرض الهولندي إلا أن هذه الأعراض لا تظهر على مستوى سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة تهيئة السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار وتخفيف أو تجاوز أعراض هذا المرض.[4]

---

[1] نسرين معياش، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد16، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

[2] حواس أمين، مرجع سابق.

[3] حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية : حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد7، العدد12، الجزائر،2017.

[4] بوالشعور شريفة، المرض الهولندي : دراسة قياسية حالة الجزائر، مجلة دراسات جامعة عمار ثليجي جامعة الأغواط، المجلد16، العدد47، الجزائر، 2016.

7- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، 2012، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر.

تهدف الدراسة الى توضيح أثر استخدام البترول وعوائده على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج Stiglitz للنمو الاقتصادي في ظل وجود مورد طبيعي ناضب، وقد توصلت إلى أن تزايد معدل استخدام البترول ذو أثر سلبي وذلك من خلال الحد من نمو القطاعات الاستراتيجية، وبالتالي فإن الجزائر تعاني من لعنة الموارد.[1]

8- شكوري سيدي محمد، 2011-2012، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

كان الهدف من الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير هذه الموارد على التنمية في الجزائر، ومعرفة إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد الطبيعية. تم الاعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي، باعتبار أن أسعار المحروقات تعتبر المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

المطلب الثاني : دراسات عربية

1- أحمد العضاضي، 2023، المرض الهولندي وأثره على النمو الاقتصادي السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030.

يهدف البحث لدراسة تأثير المرض الهولندي على النمو والتنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية بين عامي 2005-2020، ومدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية لرؤية المملكة 2030 على تخفيف وتيرة المرض الهولندي وذلك باستخدام السلاسل الزمنية ونموذج التكامل المشترك لجوهانسون لدراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. حيث توصل البحث إلى نتائج تؤكد التأثير السلبي للمرض الهولندي على النمو الاقتصادي السعودي، وقدرة الاقتصاد السعودي على تحويل لعنة الثروة إلى نعمة مستقبلية.[3]

2- حسين فرج الحويج، 2022، النمو الاقتصادي في ليبيا وظاهرة لعنة الموارد : هل يحسن الانفتاح التجاري من طبيعة المشهد.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الانفتاح التجاري على العلاقة الرابطة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962-2017، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة المطور، ونموذج متجه الانحدار، حيث أن الانفتاح التجاري يزيد من الأثر الإيجابي لعنصر وفرة

---

[1] بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد3، العدد 3، الجزائر، 2012.

[2] شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

[3] أحمد العضاضي، المرض الهولندي وأثره على النمو الاقتصادي السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد4، العدد2، كلية الأعمال، جامعة الملك خالد، السعودية، 2023.

الموارد الذاتي المطور، وقد تم التوصل لجملة من النتائج هي أن الاعتماد على الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي له أثر سلبي في ليبيا وكل ذلك على الاجل الطويل.[1]

3- فيفان نصر الدين لمياء شتة، 2022، الاقتصاد الريعي ومدى تأثيره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2000-2021.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير الريع النفطي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2021، في سبيل التحري عن العلاقات بين المتغيرات، وقد تم استخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتعبير عن العلاقة بين الريع النفطي كمتغير مستقل ومؤشرات التنمية كمتغيرات تابعة، والتي تم اختيارها استنادا على دراسات سابقة، وتتضمن مؤشرات التنمية المستدامة محل الدراسة كلا من نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي، نسبة البطالة، نسبة الصادرات الى الواردات، كما تم التعرف على الاتجاه العام للمتغيرات بواسطة البرنامج الاحصائي eviews9. وكما هو متوقع فقد أظهرت الدراسة تأثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، كمتغيرات تابعة وبالريع النفطي كمتغير مستقل. كما توصلت الدراسة الى ان أكثر المتغيرات التابعة تأثرا بالريع النفطي هو الناتج المحلي الإجمالي وبعكس ما هو متوقع لقد أظهرت الدراسة عدم تأثر الريع النفطي على انفاق التعليم ونسبة الصادرات الى الواردات.[2]

4- بلقلة براهيم وآخرون، 2021، تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في الدول العربية المصدرة للنفط والبحث عن الآليات الكفيلة بتجنب آثاره السلبية، وذلك اعتبارا أن البلدان العربية المصدرة للنفط تعتبر من البلدان الغنية بالموارد والتي ارتبطت اقتصاداتها بالأداء المخيب، وذلك باستخدام النموذج القياسي وبعض المؤشرات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى أن جل هذه الدول العربية تعاني من أعراض المرض الهولندي، وأنه لمواجهة آثاره عليها تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية.[3]

5- سعود غالي صبر شفان جمال حمه سعيد، 2019، قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2017.

---

[1] حسين فرج الحويج، النمو الاقتصادي في ليبيا وظاهرة لعنة الموارد: هل يحسن الانفتاح التجاري من طبيعة المشهد، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد3، ليبيا، 2022.

[2] فيفان نصر الدين لمياء شتة، الاقتصاد الريعي ومدى تأثيره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2000-2021، مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية، المجلد13، العدد2، السعودية 2022.

[3] بلقلة براهيم وآخرون، تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد14، العدد3، 2021.

تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة الاقتصاد العراقي من خلال دراسة وتحليل واقع الإيرادات النفطية وغير النفطية ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج قياسي وتحليل تأثير تلك المتغيرات على الناتج المحلي الخام كمؤشر رئيسي للنمو، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين الايراد النفطي وغير النفطي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت الدراسة بأن تأثير الإيرادات النفطية أعلى بكثير من الإيرادات غير النفطية، ما يدل على كون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا وبدرجة كبيرة في الفترة التي شملتها الدراسة.[1]

6- شبيب الشمري، 2018، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الريع النفطي والتنمية المستدامة، من خلال بيان مدى الترابط بين عوائد الريع النفطي من ناحية وطريقة إدارة هذه العوائد من ناحية أخرى. ووضحت مدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، واستخدمت هذه الدراسة أساليب الاقتصاد القياسي في الوصول الى أهدافها من خلال تقدير نماذج قياسية للريع النفطي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وبيان مدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، وتمثيل علاقتها بيانيا. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من المخرجات التي من شأنها تنظيم طريقة توظيف عوائد النفط بما يخدم تحقيق عملية تنمية مستدامة تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع الحاليين، وتضمن حقوق الأجيال القادمة.[2]

7- عزازي فريدة تمار أمين، 2018، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة 1990-2015، دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل.

تهدف الدراسة الى ابراز العلاقة بين أسعار النفط واستهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي باستعمال معطيات بانل، حيث كشفت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust غياب الدلالة الإحصائية بين أسعار النفط واستهلاك الطاقة المتجددة، كما برزت أيضا العلاقة العكسية بينهما وتم تفسير الامر على أن استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي لا تخضع لأسعار النفط كمحدد رئيسي كون انها تعتمد على الطاقات التقليدية بشكل كبير من جهة ومحدودية الاستثمار في الطاقات المتجددة من جهة أخرى، حيث ان الاستثمار في هذا النوع من التكنولوجيا مكلف للغاية.[3]

8- نهاد محمد ادريس، 2015، مشروعات قناة السويس الجديدة في مواجهة المرض الهولندي في الاقتصاد المصري.

---

[1] سعود غالي صبر شفان جمال حمه سعيد، قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد11، العدد43، العراق، 2019.

[2] شبيب الشمري، الواقع الريعي وآثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، دراسة قياسية للفترة 1985-2015، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، المجلد1، العدد23، العراق، 2018.

[3] عزازي فريدة تمار أمين، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة 1990-2015، دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2018.

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل مفهوم المرض الهولندي والتعرف على تجارب عدد من الدول في مواجهته ودراسة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري ودور مشروع قناة السويس الجديدة في مواجهته، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي، وقد خلص البحث الى تعرض الاقتصاد المصري لأعراض المرض الهولندي من خلال تدفق عدد من الإيرادات التي يغلب عليها صفة الإيرادات الريعية[1].

المطلب الثالث : دراسات دولية

1 – Richard Mulwa, Jane Mariara, 2016, Natural Resource Curse in Africa : Dutch disease and Institutional Explanations.

تهدف هذه الدراسة إلى شرح تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في أفريقيا وعوامل أخرى تفسر النمو في القارة. تم استخدام انحدارات OLS والانحدارات التي تبدو غير ذات صلة (SUR) لتحقيق هذا الهدف، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير هامة بين حصة إجمالي وفرة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، عندما يتم تحليل مقياس ثروة الموارد هذا إلى مكونات فردية، فإن حصة الإنتاج الأولي وحصة الموارد المعدنية لها علاقة سلبية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن حصة إنتاج النفط لها علاقة إيجابية مع النمو. وهذا يدل على أن هناك تأثير لعنة الموارد الطبيعية، خاصة في الاقتصادات الغنية بالموارد الأولية والموارد المعدنية، لكن لا يوجد مثل هذا التأثير في الدول الغنية بالنفط. كما تم اختبار ما إذا كان من الممكن تفسير لعنة الموارد الطبيعية هذه من خلال آليات السوق (المرض الهولندي) أو آليات الجودة المؤسسية. وتظهر نتائج هذا التحليل أن تحسن فعالية الحكومة وزيادة مؤشر إدراك الفساد يؤدي إلى تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي لمؤشر حقوق الملكية.[2]

2 — DINA AKYLBEKOVA, 2015, ANLYZING THE RESOURCE CURSE THEORY.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم نقدي لنظرية لعنة الموارد من خلال مقارنة حالتين مختلفتين لدولتي كازاخستان والنرويج اعتمادا على فرضية لعنة الموارد، تشير الفرضية إلى أن هناك شروطا مسبقة تتعلق بالمؤسسات التي تحدد وجود أو عدم وجود لعنة الموارد في البلدان ذات الموارد الطبيعية، ولتحقيق هدف البحث واختبار الفرضية قامت الدراسة بمراجعة ثلاثة نماذج رئيسية لنظرية لعنة الموارد : المرض الهولندي، نموذج البحث عن الريع ونموذج المؤسسات، وتطبيقها على كازاخستان والنرويج. وقد كشفت النتائج التجريبية أن انتاج النفط له آثار مماثلة على اقتصادات البلدين ولا يمكن تفسير هذه النتائج بشكل كامل من خلال نظرية لعنة الموارد.[3]

3- Robert T. Deacon, 2011, The political Economy of the Natural Resource Curse.

---

[1] نهاد محمد ادريس، مشروعات قناة السويس الجديدة في مواجهة المرض الهولندي في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد45، العدد4، مصر، 2015.

[2] Richard Mulwa, Jane Mariara, Natural Resource Curse in Africa : Dutch disease and Institutional Explanations, AGRODEP Working paper 0029, June 2016.

[3] DINA AKYLBEKOVA, ANLYZING THE RESOURCE CURSE THEORY : A COMPARATIVE STUDY OF KAZAKHSTN AND NORWAY, BACHELOR THESIS, 2015.

تركز هذه الدراسة على نظريات الاقتصاد السياسي المتعلقة بلعنة الموارد وتدقق في مدى جودة أو ضعف دمج هذه النظريات مع العمل التجريبي. أحد الأسباب وراء أهمية هذا التكامل يكمن في الأهمية العملية لتحديد الروابط السببية التي تنطوي عليها لعنة الموارد. والسبب الثاني للتركيز على التكامل بين النظرية والتجريبية هو أن لعنة الموارد تشكل مكاناً مثمراً لاختبار نظريات الاقتصاد السياسي بشكل عام.[1]

4 - FREDERICK VAN DER PLOEG, 2010, Natural Resources: curse or blessing?

تتناول هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الفرضيات والأدلة الداعمة التي توضح أسباب استفادة بعض البلدان وخسارة بلدان أخرى من وجود الموارد الطبيعية. وتشمل هذه العوامل أن طفرة الموارد تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتراجع التصنيع، وتوقعات النمو السيئة، وأن هذه التأثيرات السلبية تكون أكثر حدة في البلدان المتقلبة التي تعاني من مؤسسات سيئة وتفتقر إلى سيادة القانون، الفساد، والديمقراطيات الرئاسية، والأنظمة المالية المتخلفة. ويبدو أن الاقتصادات النامية الغنية بالموارد غير قادرة على تحويل مواردها المستنفدة إلى أصول إنتاجية أخرى بنجاح. ويقدم الاستطلاع أيضًا بعض القواعد المالية لاستغلال الموارد الطبيعية في الاقتصادات المتقدمة والنامية.[2]

5 – kangning X U, Sumie chen jun shao, 2010, Curse or blessing : a new perspective on natural resources for Developing Countries.

تطرقت الدراسة إلى لعنة الموارد الطبيعية، باعتبارها ظاهرة ذات نطاق واسع، لكنها لا تزال محيرة في البلدان النامية، بحيث أن هذه البلدان ذات وفرة في الموارد الطبيعية تميل إلى تسجيل نمو اقتصادي بطيء وضعف في الأداء الاقتصادي بشكل عام، وقد رأت الدراسة بأن النتائج قد تنجم عن وجود تحيز في السلاسل الزمنية المدروسة للفترة 1970–1989 عندما كانت الأسعار السائدة للمنتجات ذات الطبيعة الاستخراجية إلى مستوى منخفض عن نظيرتها للفترة 1970–2007 التي أجرتها الدراسة على العديد من الدول النامية، وتقوم هذه الدراسة على منظور عام، تليها تجزئة الموارد إلى أنواع مختلفة، وتقسيم العينات من أجل الحصول على نظرة شمولية للآثار على الموارد الطبيعية الاقتصادية، وأخيرا النمو في البلدان النامية وكانت النتائج متباينة.[3]

6 - Jeffry D Sachs , 2010, Andrew M Warner, 2010, Natural resources developement, The curese of natural resources.

هذه الدراسة تعتبر امتدادا لبحوث سابقة أظهرت دليلا على أن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما تجعل النمو الاقتصادي فيه بطيء مقارنة بالبلدان التي تفتقر إلى هذه الموارد، كما أن تلك البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية تفتقر في أساسها إلى رؤية استراتيجية واضحة لتطوير الاقتصاد، وتبين الدراسة أن الموقع الجغرافي أو المناخي هي متغيرات أخرى تدخل في تفسير لعنة الموارد، كما أن عدم تسعير صادرات هاته الموارد الطبيعية في أسواق منتجيها تجعل هناك تحيز غير ملحوظ من الدول التي تفتقر لهاته الموارد بحيث يكون السعر جد

[1] Robert T. Deacon, The political Economy of the Natural Resource Curse : A survey of theory and Evidence, Foundation and trends in Microeconomics ; Vol 7 , No.2.2011.

[2] FREDERICK VAN DER PLOEG, Natural Resources : curse or blessing? CESIFO WORKING PAPER NO. 3125 CATEGORY 9: RESOURCE AND ENVIRONMENT ECONOMICS, JULY 2010.

[3] kangning X U, Sumie chen jun shao, Curse or blessing : a new perspective on natural resources for Developing Countries, School of Economics and managment, Southeast University Nanjing.P.R.China, 12/08/2010.

منخفض وهو ما يمثل رادعا قويا للنمو الاقتصادي للبلد المصدر، خاصة إذا كانت هاته الإيرادات تمثل نسبة كبيرة في تمويل القطاعات الأخرى، كما أن انخفاض أسعار صادرات الموارد الطبيعية تحد على البلد المصدر لها إمكانية تحقيق تقدم اقتصادي.[1]

7 – Jonathan Di John , 2010, The Resource curse : Theory and evidence.

يجري هذا المقال دراسة نقدية للعنة الموارد، بحيث يركز على فكرة أن توفر الدولة على ثروات طبيعية تولد أداء اقتصادي ضعيف في البلدان الأقل نموا. ويدرس الافتراض القائل بأن وفرة المعادن والوقود تولد أشكالا مقيدة للنمو، إضافة إلى تدخل الدولة ودرجات كبيرة للغاية من السعي وراء الريع والفساد، والتي تعتبر سلبية من حيث نتائج النمو الاقتصادي التي تولدها. ويستعرض التحليل المرض الهولندي والدول الريعية التي تعاني من لعنة الموارد، ويجد أنها تعاني من أوجه قصور كبيرة من حيث النظرية والأدلة. كما يناقش استراتيجيات النمو المحددة التي كانت فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل في البلدان النامية الغنية بالمعادن والنفط.[2]

8 – Polterovich and others, 2010, Mechanisms of resource curse, Economic policy and growth.

تحلل هذه الورقة السياسات الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد والآليات المختلفة للعنة الموارد التي تؤدي إلى احتمال عدم كفاءة استخدام الموارد. حيث أن وفرة الموارد تعيق النمو إذا كانت مؤسسات الدولة ضعيفة. وتم دراسة تأثير وفرة الموارد على عجز الميزانية والتضخم واحتياطيات النقد الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى سياسات الحفاظ على أسعار الوقود والطاقة المحلية منخفضة. ويبين التقرير انخفاض أسعار النفط المحلية، وهو أمر معتاد بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد، له تأثير إيجابي على الاستثمار في البحث والتطوير ومخزون رأس المال الثابت، وعلى النمو على المدى الطويل، على الرغم من ارتباطه بخسائر ناجمة عن زيادة كثافة استخدام الطاقة. ومع ذلك، فإن سعر الصرف الحقيقي في البلدان الغنية بالموارد أعلى عمومًا منه في البلدان الأخرى. كما أن وفرة الموارد تؤدي إلى فساد المؤسسات، خاصة إذا لم تكن هذه المؤسسات قوية. وفي حين لا يوجد دليل قوي على أن البلدان الغنية بالموارد تنمو في المتوسط بشكل أبطأ من غيرها، هناك أدلة تشير إلى أنها تستخدم الموارد بشكل أقل كفاءة، إذا كانت مؤسساتها ضعيفة.[3]

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة : يكمن الاختلاف في دراستنا عن الدراسات السابقة في أننا سنتناول موضوع لعنة الموارد الطبيعية في مجموعة من دول منظمة الأوبك من منظور مختلف، بحيث سنقوم بدراسة قياسية لمعرفة تأثير هذه الظاهرة على نمو اقتصاديات تلك الدول في ظل تطوير بيئة أعمالها.

---

[1] Jeffry D Sachs, Andrew M. Warner, Natural resources developement (The curse of natural resources), European economic review, 45,2010.

[2] Jonathan Di John, The Resource curse : Theory and evidence- Real instituto Elcano «ARI» 2010.

[3] Polterovich and others, Mechanisms of resource curse, Economic policy and growth, MPRA Paper , No.2057, 09 feb 2010.

خلاصة:

لعنة الموارد تشير إلى توفر موارد طبيعية كبيرة في بلد ما، مثل النفط أو المعادن، ترتبط هذه الموارد شكل كبير بالنمو الاقتصادي، حيث يمكن استغلالها لتعزيز الانتاج وتحسين الإيرادات الوطنية، ومع ذلك فإن النجاح الاقتصادي يعتمد على كيفية إدارة وتوجيه تلك الموارد، أما المرض الهولندي فهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي؛ كما أن بيئة الأعمال تلعب دورا حاسما في تحديد كيفية استثمار وتوجيه الموارد، إذا تم توجيهها بفعالية وإدارتها بشكل جيد فيمكن لبيئة الأعمال الداعمة تعزيز الابتكار وتحفيز الاستثمار مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

بالمجمل يكمن النجاح في تحقيق توازن بين استغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال وخلق بيئة أعمال محفزة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر وفرة الموارد على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك باستخدام Panel ARDL

تمهيد:

يعتبر قطاع النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، وتلعب منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) دورا كبيرا في تنظيم سوق البترول العالمية، وبالتالي يعتبر التأثير الاقتصادي لوفرة الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء موضوعا هاما يستحق الدراسة والتحليل، بحيث ما إذا كان أثر هذه الوفرة في الموارد الطبيعية سلبيا فإنه يصبح لعنة؛ وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الاقتصادي للعنة الموارد الطبيعية على اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

وسنوضح في هذا الفصل علاقة لعنة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي في دول المنظمة من خلال دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل، وبناءا على ذلك يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي ولعنة الموارد الطبيعية في دول منظمة الأوبك

المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية لأثر لعنة الموارد الطبيعية على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك

المبحث الثالث: تحليل النتائج القياسية

المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي ولعنة الموارد الطبيعية في دول منظمة الأوبك

واقع النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك يعتبر تحديا مستمرا، حيث معاناة هذه الدول من لعنة الموارد الطبيعية قد تؤثر سلبا على التنمية المستدامة والاقتصادات المتنوعة.

المطلب الأول: مدخل لمنظمة الأوبك

أولا: نشأة المنظمة

تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في مؤتمر في بغداد في سبتمبر 1960، حضره مندوبون من خمس دول هي: السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا[1]، وقد انبثق عن المؤتمر عقد اتفاقية إنشاء الأوبك كمنظمة دائمة ذات كيان دولي أعضاءه المؤسسون هم الدول الخمسة التي حضرت مؤتمر بغداد، وتم تسجيلها في الأمم المتحدة في نوفمبر 1960، واختيرت جنيف (سويسرا) مقرا لها، ثم انتقل مقرها فيما بعد إلى فيينا (النمسا)، وأعلن أن كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول يستطيع أن يصبح عضوا إذا تم الموافقة على انضمامه بالإجماع، على أن تكون مصالحه متشابهة مع مصالح الدول الأعضاء، ثم انضمت إليها بالتدريج 8 دول أخرى هي: قطر 1961، ليبيا وإندونيسيا 1962، الإمارات العربية المتحدة 1968، ثم الجزائر 1969 والإكوادور 1973 ونيجيريا 1981 والغابون 1985[2]، ثم انسحبت كل من الإكوادور والغابون ديسمبر 1992 وجانفي 1995 على التوالي[3]، بعدها انضمت أنغولا في فيفري 2007، ليستقر عدد أعضاء المنظمة حاليا على 12 عضو.

ثانيا: تطور المنظمة يمكن تقسيم مراحل تطور المنظمة منذ إنشاءها حتى الآن إلى سبع مراحل مرتبطة بالتغيرات التي مرت بها أو علاقات السوق التي عملت في ظلها، وهذه المراحل هي كالآتي:

- **مرحلة التأسيس (1960-1964):**

تركز اهتمام المنظمة في هذه المرحلة على بناء أجهزتها وتحديد وضعها في ظل القانون الدولي، إذ عملت أمانتها العامة حتى نهاية هذه المرحلة من مدينة جنيف وبدون حصانات دولية، وقد بدأت المنظمة بإجراء الدراسات حول السوق وكيفية تعزيز دورها.

- **مرحلة التمكين (1965-1969):**

في هذه المرحلة اتضح وضع المنظمة في ظل القانون الدولي بانتقالها إلى فيينا، وكذلك اعتراف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة بها كمنظمة دولية، وقد حققت ما اعتبر أول مكسب جماعي لأعضائها بقبول الشركات مبدأ "تنفيق الريع" الذي من خلاله جرى تعديل طريقة احتساب عوائد الدولة الضريبية.

- **مرحلة أخذ المبادرة (1970-1973):**

---

[1] صديقي محمد عفيفي، تسويق البترول، عين شمس، الطبعة لتاسعة 2003، ص390.

[2] Chems Eddine chitour : La politique et le nouvel ordre pétrolier international, Edition2, dahlab alger, 1995, P141.

[3] http://taz/clearanceEMEUEnergyMarket/cabs/opec.html.11/29/2004, P13.

شهدت هذه المرحلة انتقال قرار التسعير من قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات العالمية إلى قرار لدى حكومات الدول، واتخاذ منظمة الأوبك دور التنسيق بالنسبة إلى مستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بـ "الأسعار الرسمية".

- **مرحلة السيطرة (1974-1982):** تعرف هذه المرحلة بالمرحلة الذهبية، إذ أصبحت المنظمة فيها متحكمة بقرار تسعير البترول عالميا من خلال تحديد سعر ثابت، ويتم تغيير هذا السعر من وقت لآخر من خلال اتفاق بين الدول الأعضاء، وقبول السعر عند المستوى الذي تتفق عليه أوبك كان ممكنا لأن دول المنظمة حينذاك كانت تسيطر على حوالي نصف الإنتاج العالمي، وحوالي ثلاثة أرباع تجارته العالمية.
- **مرحلة الانحسار (1982-1986):** كانت هذه مرحلة حرجة في تاريخ المنظمة، إذ أن العديد من العلاقات التي أفرزتها المرحلة السابقة أخذت تعمل في غير توجهات المنظمة أو سياساتها، وقد أدت الظروف السياسية إلى تبني المنظمة أسعارا مرتبطة بالأزمات والدفاع عنها، ولم تتكيف قرارات أوبك بشكل يتناسب مع تغير الظروف والعلاقات بالسوق، وبالتالي فقدت دول المنظمة أسواقها، ولم يكن تحمل ذلك العبء عادلا بينها، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة الخلافات بينها.
- **مرحلة التكيف (1987-2007):** كان لتكيف منظمة الأوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق البترول العالمية واتباع دولها نظام الأسعار المرنة التنافسية تأثير في استعادتها زمام المبادرة وتزايد انتاجها، وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق، ولم تقتصر تلك المرحلة على انتاج نظام الأسعار المرنة، بل امتد ليشمل علاقات المنظمة مع المنتجين الآخرين، وكذلك مع الدول المستهلكة، وأعيدت صياغة علاقات دولها بالشركات العالمية على أسس من المصالح المشتركة.[1]
- **مرحلة ما بعد الأزمة المالية (2007-2023):** تميزت هذه المرحلة بإجراءات استراتيجية جديدة تتناسب مع التحديات الجديدة التي تواجه صناعة النفط والطاقة، وقد تبنت المنظمة خطة جديدة لتعزيز التعاون والشراكة بين الدول الأعضاء، وتعزيز استقرار السوق النفطية، ودعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا في صناعة النفط والطاقة، وحاليا أعضاء منظمة الأوبك هم الجزائر، أنغولا، البحرين، الكونغو الديمقراطية، الإكوادور، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى كرواتيا والسودان وغينيا الاستوائية كأعضاء مراقبين؛ كما هناك دول خرجت من المنظمة وهي إندونيسيا وفنزويلا.

المطلب الثاني : تحليل تطور صادرات النفط والنمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك

إن تحليل تطور صادرات النفط والنمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك يعد أمرا مهما لفهم بعض العوامل الاقتصادية العالمية، وتحليل تلك العلاقة يمكن أن يسلط الضوء على تأثير سياسات الإنتاج النفطي والتغيرات في الطلب العالمي على النفط وعلى النمو الاقتصادي، وسنحاول استعراض هذا التحليل لمجموعة من الدول كالآتي:

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية، العدد41، 2008، ص75-79.

1- الجزائر: سجلت صادرات النفط في الجزائر سنة 2000 قيمة قدرت بحوالي 14،204 مليون دولار أمريكي بينما الناتج المحلي الإجمالي قدر بقيمة 54،772 مليون دولار، ونلاحظ أنه ارتفع مقارنة بالسنوات الماضية، ففي سنة 1995 كان 42،079 مليون دولار وذلك لان الجزائر في فترة التسعينات واجهت حرب أهلية دامت حتي مطلع الألفينات، بعدها عاد الأمن وارتفعت صادرات النفط ما أدى الى تحسن في الناتج، لتواصل الارتفاع في صادرات النفط حتى سنة 2008 صاحبه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، و في سنة 2009 انخفضت صادرات النفط في الجزائر بسب الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الطلب على النفط ومنتجاته وتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2013 مسجلا قيمة 15،901 مليون دولار، بينما أحسن فترة سجلتها الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي كانت سنة 2014 قدر بقيمة 213،859 مليون دولار، ثم في سنة 2018 نجد ان صادرات النفط تحسنت حيث سجلت 29.807 مليون دولار بينما الناتج المحلي الإجمالي انخفض مسجلا 174،909 مليون دولار وهذا بسبب تأثيرات السياسة الحكومية، حيث ركزت على زيادة صادرات النفط كوسيلة لزيادة الإيرادات وتنمية الاقتصاد مما أثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها انخفض الناتج المحلي الجمالي وسجل 145،040 مليون دولار سنة 2020 وهذا بسبب جائحة كورونا، وتراجعت صادرات النفط سنة 2021 الى 28،089 مليون دولار، بعدها سنة 2022 نجد ان الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد تحسن وسجل 195،050 مليون دولار، وهذا بفضل الاستقرار السياسي والإصلاحات المتبعة من طرف الحكومة وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

شكل(1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1995-2022

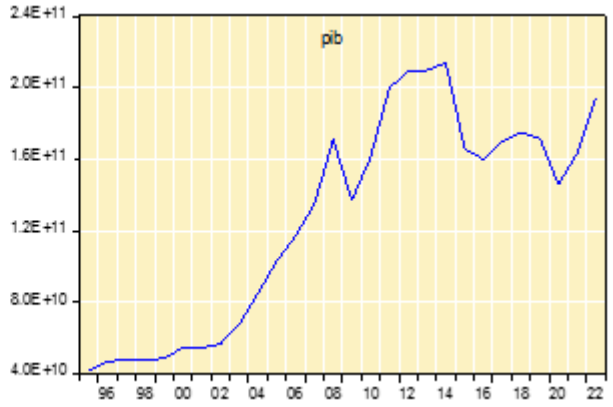

شكل (2): تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في الجزائر

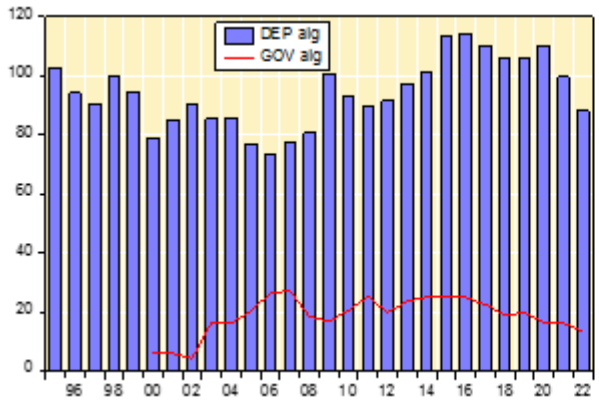

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

2- ليبيا: قدرت صادرات النفط في ليبيا سنة 2000 بحوالي 12،23 مليون دولار بينما كان الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة 34 مليون دولار بعدما كان في سنة 1995 و1999 حوالي 30 مليون دولار، وفي سنة 2004 ارتفعت صادرات النفط الى 18،653 مليون دولار، اما الناتج المحلي فقدر بقيمة33 مليون دولار، في سنة 2008 كانت صادرات النفط 56،956 مليون دولار والتي تعتبر اعلى قيمة سجلت في ليبيا خلال فترة الدراسة وهذا لان أسعار النفط في تلك الفترة كانت مرتفعة ما شجع الدولة على زيادة انتاجها وصادراتها، وكان

الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية حيث قدر ب 85 مليون دولار وذلك لان الوضع الاقتصادي في ليبيا كان مستقرا بشكل عام وكانت تلك السنة من سنوات الازدهار الاقتصادي، ومع بداية سنة 2009 بدأت صادرات النفط بالانخفاض وتواصل هدا الانخفاض حتى سنة 2013 وواجهت الدولة تحديات اقتصادية معقدة لأنها تعتمد على النفط كمصدر أساسي للعائدات، وانخفض أيضا الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 حيث قدر بقيمة 33 مليون دولار بسبب الحرب الاهلية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد، في سنة 2018 عادت صادرات النفط الى الارتفاع بنسب قليلة مسجلة 27 مليون دولار قابلها ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة قدرت ب 76 مليون دولار نتيجة لزيادة أسعار النفط العالمية، في سنة 2020 انخفض الناتج بشكل كبير وكان حوالي 49 مليون دولار ودلك بسبب الصراعات والاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد وجائحة كورونا ما اثر سلبا على النشاط الاقتصادي والاستثمارات.

كانت أفضل قيمة للناتج المحلي الإجمالي حققتها ليبيا خلال فترة الدراسة هي سنة 2022 والتي كانت حوالي 257 مليون دولار رغم ان صادرات النفط كانت سنة 2021 حوالي 38 مليون دولار بسبب مخلفات جائحة كورونا.

شكل(3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 1995-2022

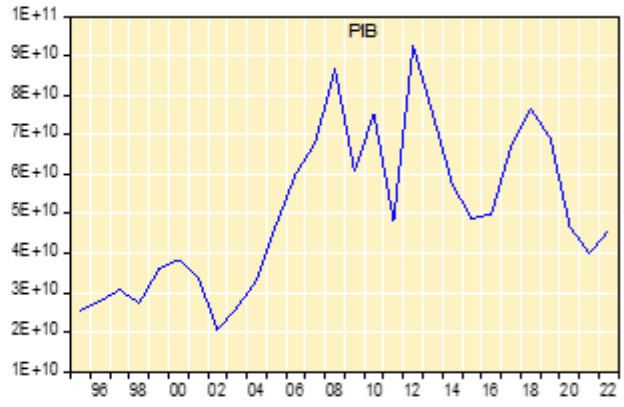

شكل (4): تطور معدلات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في ليبيا

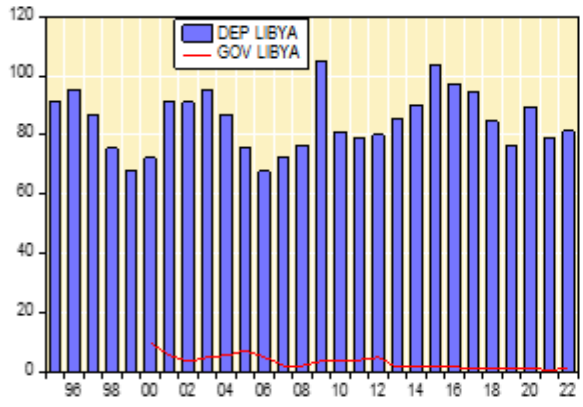

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

- **السعودية** : تعتبر السعودية واحدة من اكبر مصدري النفط في العالم ،ففي سنة 2000صدرت ما قيمته 70 مليون دولار وكان الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة 189 مليون دولار مسجلا ارتفاع عن السنوات السابقة وهدا ما يعكس حجم الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط، في سنة 2004 وصولا ل2008 تحسنت قيمة الصادرات حتى بلغت 290 مليون دولار رافقها تطور في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 519 مليون دولار، ومع بداية سنة 2009 انخفضت الصادرات الى 157 مليون دولار بسبب الأزمة العالمية وتداعياتها وانخفاض الطلب على النفط، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2012 و2013 الى 194 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، وكانت أعلى نسبة سجلتها السعودية في الصادرات سنة 2018 حيث بلغت 248 مليون دولار، رغم تسجيل تقلبات في قيمة الصادرات في تلك الفترة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي واصل تطوره، ففي سنة 2014

كان حوالي 816 مليون دولار والتي تعتبر أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وهذا لأن السعودية قامت بعدة إجراءات لتحفيز اقتصادها منها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأيضا استقرارها الاقتصادي، وفي سنة 2018 ساهمت في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل، أما سنة 2021 انخفضت صادرات النفط حيث بلغت 184 مليون دولار بسبب جائحة كورونا، وفي نفس الفترة سنة 2020 تراجع الناتج المحلي الإجمالي الى 743 مليون دولار بسبب تأثيرات الجائحة وتواصل الانخفاض في الناتج حتى سنة 2022 حيث بلغ 110 مليون دولار وذلك بسبب القيود والإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة للسيطرة على الفيروس والتي قللت النشاط الاقتصادي وساهمت في إبطاء النمو.

شكل(5): تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية 1995-2022

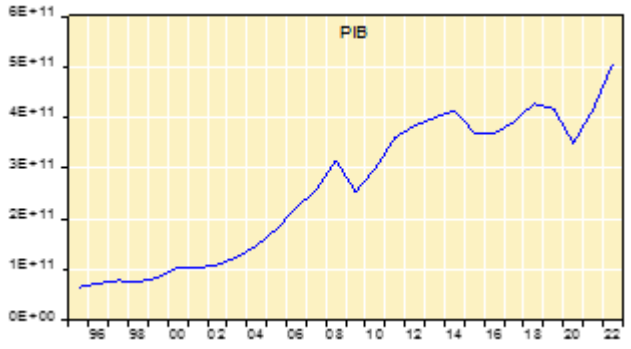

شكل (6): تطور معدلات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في السعودية

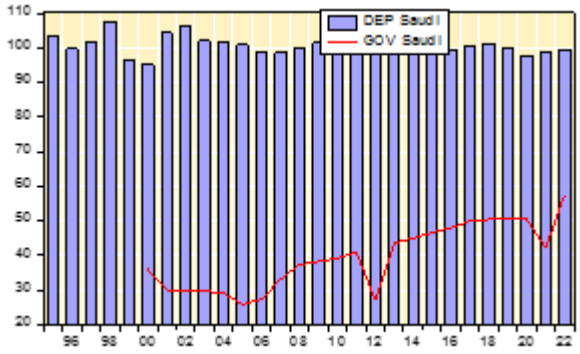

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

4- الإكوادور: تعتبر الاكوادور أحد اكبر مصدري النفط في أمريكا اللاتينية بحيث صدرت سنة 2000 حوالي 7،059 مليون دولار امريكي اما الناتج المحلي الإجمالي بلغ 15،934 مليون دولار وقد انخفض مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدر ب 24،44 ثم 19،65 لسنتي 1995 و1999على التوالي، كان السبب في هذا الانخفاض هو وجود بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية في ذلك الوقت مما أثر على الاستقرار الاقتصادي، وفي سنة 2004 انخفضت الصادرات مسجلة 4،23 مليون دولار أما الناتج المحلي الإجمالي فارتفع وبلغ 32،64 مليون دولار نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي والاستثمارات داخل البلاد، وفي سنة 2008 ارتفعت كل من الصادرات فبلغت 11،64 مليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 54،68 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط وكذا الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الاقتصادية العامة، في سنة 2009 انخفضت الصادرات مرة أخرى بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ثم ارتفعت الى غاية سنة 2013 مسجلة قيمة 14،103 مليون دولار كما واصل الناتج المحلي الإجمالي في التحسن وصولا ل107،65 مليون دولار سنة 2018 بسبب زيادة في الكفاءة والإنتاجية وزيادة الاستثمارات في الصناعات المحلية مما حسن الأوضاع الاقتصادية، أما في سنة 2020 سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجع حيث بلغ 99،921 وذلك بسبب جائحة كورونا ليرتفع مجددا سنة 2022 وصولا الى 215،940 مليون دولار بسبب تنفيذ سياسات فعالة تدعم الاستثمارات المتنوعة وتعزز النمو الاقتصادي.

شكل(7): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاكوادور 2022-1995

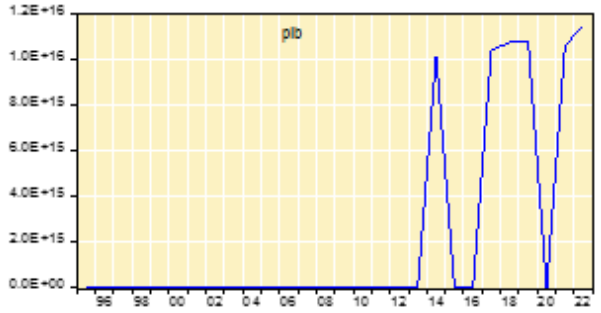

شكل (8): تطور معدلات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في الاكوادور

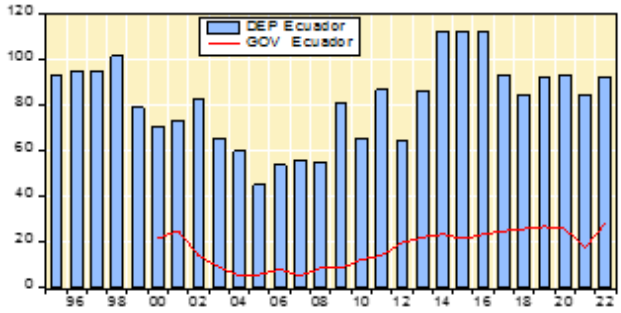

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

5- أنغولا: دولة أنغولا هي واحدة من الدول الناشئة التي تتمتع بإمكانات جيدة في مجال الاستثمار والتنمية ويعتبر النفط هو الأهم في اقتصادها، بحيث قدرت صادرات النفط سنة 2000 ب 7،059 مليون دولار وقابلها الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة ب 9،135 مليون دولار والملاحظ انه ارتفع مقارنة بالسنوات السابقة بسبب زيادة الطلب على النفط عالميا، ثم في سنة 2004 ارتفعت قيمة الصادرات لتصل الى 12،575 مليون دولار وكذا الناتج المحلي الإجمالي إلى 19،8 مليون دولار ليواصل الارتفاع الى غاية 84،178 مليون دولار سنة 2008 بسبب زيادة انتاج النفط وكذلك الاستثمار الأجنبي، كما قدرت قيمة الصادرات سنة 2008 ب 69،522، ثم انخفضت سنة 2009 وقدرت ب 38,3 مليون دولار بسبب الازمة الاقتصادية العالمية، لترتفع مجددا سنة 2012 وتسجل 69،95 مليون دولار ثم تعود للانخفاض سنة 2013 مسجلة 66،65 مليون دولار نتيجة انهيار أسعار النفط تلك السنة، أما سنة 2014 فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة وقدرت ب 128،56 مليون دولار بسبب سياسة التنويع الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة تلك الفترة، أما في سنة 2020 انخفض الناتج لغاية 48،950 مليون دولار بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، ليعود بعدها للارتفاع سنة 2022 ويسجل 101،64 مليون دولار نتيجة تحسن المناخ الاستثماري.

شكل(9): تطور الناتج المحلي الإجمالي في انغولا 2022-1995

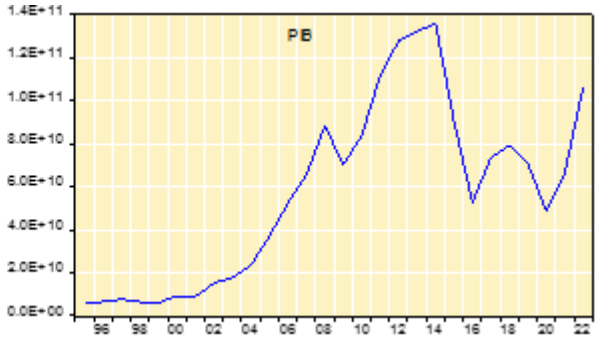

شكل (10): تطور معدلات الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في انغولا

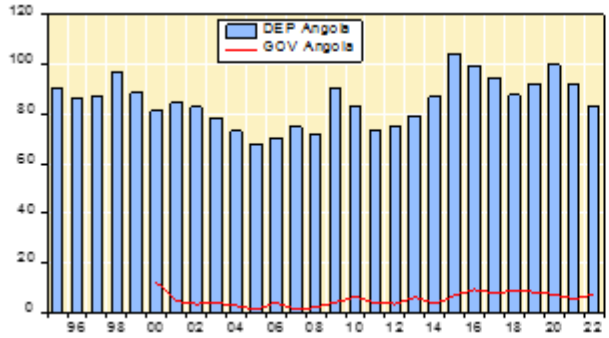

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

سجلت أعلى فعالية للحوكمة في دولتي السعودية وقطر، بحيث ساهمت الحوكمة في ترشيد النفقات فيها بينما سجلت أدنى قيمة في فنزويلا وليبيا، رغم أن هذه الدول حاولت ترشيد النفقات من خلال استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها فشلت.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وأسعار البترول

سجلت أعلى قيمة للإيرادات النفطية في العراق بقيمة 44.43، تليها الكويت بقيمة 43.23، ثم ليبيا بقيمة 38.79، بينما سجلت أدنى قيمة في الجزائر ب 18.20.

اولا- تحليل متوسط الإيرادات لمختلف الفترات

- **2008-1995**: سجلت أعلى قيمة لمتوسط الإيرادات في دولة العراق بـ 47.26، تليها الكويت بـ 42.72، ثم ليبيا 41.60، وآخرها في الجزائر بقيمة 19.86، حيث سجل سعر سلة الخامات أوبك إلى 61.06 دولار لسنة 2008.
- **2014-2009**: سجلت أعلى قيمة لمتوسط الإيرادات في الكويت بـ 51.93، تليها العراق بقيمة 45.80، ثم ليبيا 45.47، والجزائر 21.91، وسجل سعر سلة الخامات أوبك إلى 96.29 دولار سنة 2014.
- **2022-2015**: سجلت متوسط قيمة الإيرادات في العراق بـ 38.46 وهي أعلى قيمة، ثم الكويت بـ 35.73 وتليها ليبيا بـ 28.86، وأخيرا الجزائر بـ 12.74، حيث سجل سعر سلة الخامات لأوبك لسنة 2016 بـ 40.76 دولار وفي سنة 2022 بسعر 99.9 دولار.

شكل (11): تطور متوسط كل من الصادرات والايرادات النفطية لدول المنظمة (1995-2022)

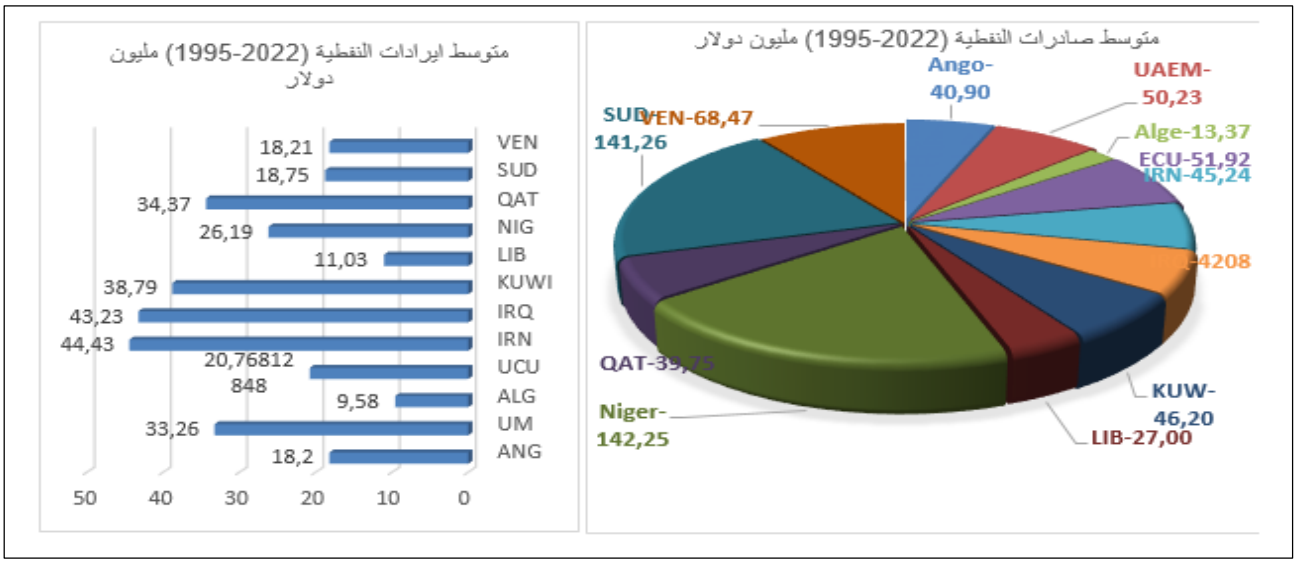

المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

ثانيا- دور فعالية الحوكمة في ترشيد النفقات

سجلت أعلى قيمة لفعالية الحوكمة في دولتي السعودية (57.69) وقطر (3..74)، بحيث ساهمت الحوكمة في ترشيد النفقات فيها، بينما سجلت أدنى في فنزويلا (0.48) وليبيا (0.46)، رغم أن غالبية دول المنظمة حاولت ترشيد النفقات من خلال استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها فشلت.

المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

المطلب الأول: نماذج الانحدار لبيانات البانل

أولا- مفهوم نماذج الانحدار لبيانات البانل[1]: تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم من يطلق عليها "البيانات المدمجة" ومنهم من يطلق عليها "البيانات الطولية".

ثانيا- أنواع بيانات بانل[2]: عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية يطلق على بيانات بانل بأنها بيانات بانل متزنة (Balanced Panel Data)، أما اذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية إلى أخرى يطلق عليها بأنها بيانات بانل غير متزنة (Unbalanced Panel Data)، في حين عندما يكون عدد المقاطع (N) أقل من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية الطويلة (Long Panel Data)، أما إذا كان عدد المقاطع (N) أكبر من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية القصيرة (Short Panel Data)، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data).

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2 \dots . N, t = 1,2 \dots \dots T$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

$B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، و تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة عند الفترة الزمنية t.

وبالتالي كتابة نموذج بانل هو عبارة عن الدمج بين نماذج البيانات المقطعية ونماذج بيانات السلاسل الزمنية وذلك كما يلي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_{it} \quad \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (1)$$
$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \varepsilon_{it} \quad \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (2)$$
$$k$$

[1] صحراوي جمال الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: منهجية البحث العلمي، منهجية إعداد مشروع بحث (مذكرة، أطروحة) موجهة إلى طلبة الدراسات العليا علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر، 2022-2023، ص114-115.

[2] صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص116.

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث: المعادلة رقم(1) تمثل نماذج بيانات مقطعية (Cross section data model)

المعادلة رقم(2) تمثل نماذج بيانات سلاسل زمنية (Time series data model)

المعادلة رقم(3) تمثل نماذج بيانات بانل (Panel data model)

ثالثا: المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بانل[1]

باستخدام الاختبارات التالية تتم المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بانل:

1. اختبار مضاعف لاجرانج (LM) : من أجل الاختبار بين (REM, FEM, PRM) والمقترح من قبل Breusch and Pagan(1980).

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} (T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} {e_{it}}^2} - 1 \right]^2 \sim x^2$$

إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار LM أقل من القيمة الجدولية عند درجات حرية (1) فإن هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن النموذج REM هو أفضل مقدر وأكفأ.

2- اختبار F-Fisher: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فإذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية المجدولة فإنه يتم رفض فرضية العام والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب، والعكس صحيح.

للإشارة في ظل نتائج المفاضلة إذا أظهر اختبار F-Fisher الملائمة لنموذج الانحدار التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة، بينما إذا أشارت نتائجه الملائمة نموذج التأثيرات الثابتة للبيانات يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار Hausman.

3- اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) فإذا كانت قيمة P-Value المقابلة للقيمة الاحصائية Chi-square أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرضية العام والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب، والعكس صحيح.

رابعا: اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل: تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. ويعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية

[1] صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص121-122.

موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

الجدول (II-01): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
أولا- تحديد نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1	اختبار Levin and lin (1992-1993)
	اختبار Levin, Lin and Cho (2002)
	اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
ثانيا- نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive)	اختبار Im, Pesaram and shin (1997-2002-2003)
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999-2001)
	اختبار Hadri (2000)
ثالثا- اختبار تسلسلي أو تعاقبي	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
أولا- اختبارات معمقة مهنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng(2001)
	اختبار Moon and Perron (2004)
	اختبار Phillips and sul(2003)
	اختبار Pesaran (2003)
	اختبار Choi (2002)
ثانيا- مقاربات وطرق أخرى	اختبار O'connell (1998)
	اختبار Chang (2002-2004)

المصدر: صحراوي جمال الدين، مرجع سابق، ص116

2- اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة

لدراسة التكامل المتزامن في نماذج بانل للعلاقة طويلة المدى فإنه يتم أخذ السلاسل المستقرة من نفس الرتبة (متكاملة من نفس الرتبة)، ثم التحقق من التكامل المشترك باستعمال الاختبارات التالية:

اختبار Pedroni ويتضمن 7 اختبارات جزئية، اختبار Kao، اختبار Fisher

المطلب الثاني: طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة هي متكاملة تكاملا مشتركا فإن الخطوة التالية هي الحصول على مقدرات ذات خصائص جيدة، وأن لأي تقدير للتكامل المشترك ينبغي استخدام معرفتنا السابقة فيما يتعلق بوجود جذر وحدة وينبغي القضاء على التحيز حيث أن هناك العديد من طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك، سنتناول في دراستنا أربعة طرائق للتقدير وهي كالآتي:

أولا: طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Square Estimator

هذه الطريقة تعد من أكثر الطرق استخداما في تقدير معالم نموذج الانحدار، حيث من خلال هذه الطريقة تجعل مجموع مربعات الخطأ أقل ما يمكن، وتتصف بأنها غير متحيزة ولها أقل بين، لذلك يطلق على مقدراتها بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيز.

ثانيا: طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل Fully Modified Ordinary Least Square Estimator

هي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة OSL، ترتكز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (تصحيح لامعلمي) وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة OSL في انحدار التعديل، لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS.

ثالثا: طريقة انحدار التكامل المشترك القويم Canonical Cointe rating Regression Estimateur

هي أيضا طريقة تصحيح لامعلمية، هذه الطريقة مماثلة لطريقة المربعات الصغرى المعدلة FMLOS لكن التصحيح يكون لكلا المتغيرين لذلك يستند على تحويل المتغيرات في انحدار التكامل المشترك حيث تم إزالة التحيز من الدرجة الثانية لمقدرات طريقة المربعات الصغرى.

رابعا: طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary Least Square Method

طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم، إذ تستعمل هذه الطريقة تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا. تعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والتباطؤ.

خامسا. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

نعتمد في دراستنا على تقنية (Auto-regressive-Distributed-lag)، وهي تعتمد على علاقة تكامل متزامن مقترحة من طرف Pesaran(1997) و(1999 , 1995) Pesaran et shin، حيث تقنية ARDL تتفوق على جميع تقنيات التكامل المتزامن.

أولا: يمكن تطبيق علاقة التكامل المتزامن لسلاسل مختلفة درجة التكامل، أي تكون من الدرجة (1) أو (0) أو كلها من نفس درجة التكامل (0 أو 1) ولا تقبل هذه التقنية درجة تكامل (2) أو أكثر؛

ثانيا: يهتم بمشكلة (endogenity)؛

ثالثا: هذه التقنية مساعدة في تحديد درجة تأخر السلاسل عند النمذجة؛

رابعا: خلافا لتقنية VAR فإن علاقة التكامل المتزامن ل ARDL تستوعب عدد كبير من المتغيرات؛

أخيرا هذه التقنية أكثر دقة من التقنيات الأخرى وتعطي نتائج متعددة وجيدة خاصة في العينات الصغيرة، فمثلا نموذج تصحيح الخطأ يمكن اشتقاقه في تقنية ARDL من خلال التحول إلى نموذج انحدار بسيط ECM يعطي مقدرات الأجل القصير دون نسيان معطيات الأجل الطويل[1] (تعطى في نتيجة واحدة).

[1] Mohamed Afzal et al, relationship among education, poverty and economic growth in pakistan : An economic Analysis, journal of elementary education, Vol22, N1, p23-45.

المطلب الثالث: دراسة القياسية لاثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي لدول المنظمة

أولا: صياغة نموذج الدراسة

إن علاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي عرفت اتجاهات مختلفة، ومن خلال الدراسات السابقة يمكن صياغة نموذج أثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي وتكتب على النحو التالي:

$$lPIB_{it} = a_{0i} + b_1 lgov_{IT} + b_2 ldep_{IT} + b_3 lex_{IT} + \varepsilon_{IT}$$

- **Pib**: يمثل النمو الاقتصادي؛ **Gov**: يمثل الحوكمة؛
- **Ex**: يمثل الصادرات النفطية؛ **Dep**: يمثل الانفاق الحكومي

1- توصيف النموذج:

الجدول (II-02): توصيف النموذج

	PiB	GOV	DEP	EX
Mean	25.79	2.56	4.26	59.03
Median	25.60	2.77	4.46	46.45
Maximum	44.36	4.42	4.74	307.11
Minimum	22.54	-0.73	1.68	1.90
Std.Dev	2.29	1.28	0.58	57.29
Skewness	4.23	-0.47	-2.26	2.06
Kurtoisis	26.69	2.50	9.28	7.86
Jarqu-Bera	8840.32	15.79	936.33	569.21
Probability	0.00000	0.00037	0.00000	0.00000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي بلغت 25.60 خلال الفترة 1995-2022 بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين 2.77 إلى 46.45، أما الانحراف المعياري للناتج بلغ 2.29 لنفس الفترة، بينما المتغيرات تراوح الانحراف المعياري لها بين 1.28إلى 57.29 ونلاحظ أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي (Prob Jarque-Bera<5%).

2- مصفوفة الارتباط :

الجدول(II-03): مصفوفة الارتباط

	PIB	GOV	DEP	EX
PIB	1.00			
GOV	0.17	1.00		
DEP	0.00	0.14	1.00	
EX	0.18	0.00	-0.39	1.00

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات (DEP, PIB)، (EX, GOV)، (EX, DEP)، حيث نلاحظ أن الارتباط بين الصادرات والانفاق بلغ قيمة 39%-، بينما الإنفاق الحكومي والحوكمة بلغ 14%. والناتج المحلي الإجمالي والحوكمة بلغ 17%.

ثانيا. تقدير النموذج باستخدام نماذج بانل الساكنة:

إن التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين لعنة الموارد والنمو الاقتصادي، قد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية Panel Data من خلال تطبيق ثلاثة مناهج والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي(Pooled Regression Mode)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model).

1. تقدير نموذج (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج تم استخدام برنامج Eviews 10 وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (II-04): تقدير النموذج (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)

المتغير التابع: النمو الاقتصادي				
الفترة 1995-2022 T=28 N=12 مجموع مشاهدات البانل:336				
المتغيرات التفسيرية		**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
C	المعلمات		17.21	19.96
	إحصائية T		8.07	11.91
	الاحتمال		0.00	0.00
GOV	المعلمات	0.31	0.41	0.31
	إحصائية T	2.11	2.07	1.97
	الاحتمال	0.03	0.03	0.04
DEP	المعلمات	4.17	0.96	0.44
	احصائية T	27.46	2.03	1.23
	الاحتمال	0.00	0.04	0.21
EX	معلمات	2.21	0.99	0.91
	احصائية T	11.72	5.76	5.79
	الاحتمال	0.00	0.00	0.00
R^2		0،12	0.27	0.11
F-Statistic		6،62	8.67	14.35
Prob(f-statistic)		0،00	0.00	0.00
DW		0.54	1.52	1.45

المصدر: مخرجات Eviews10

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية والكلية للنماذج PRMوFEM وREM أقل من0.05 مقبولة إحصائيا كما أن معامل متغير الصادرات النفطية ذو إشارة موجبة في كل النماذج مما يجعلها متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

لتحديد أي النموذجين أفضل يتم استخدام اختبار Hausman بغرض معرفة أي التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت التأثيرات الثابتة ام العشوائية، حيث تمثل فرضية العدم والبديل على النحو التالي:

H_0: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OSL).

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GSL).

وبالتالي يمكن إجراء هذا الاختبار لتحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول (II-05): المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effect – Hausman Test			
Pool :M02			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq.d.f.	Pob.
Cross-section random	6.103	3	0.10

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية 0.10 أي أنها أكبر من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة H_1، ويتم قبول صيغة نموذج التأثيرات الثابته بالنسبة لمجموعة دول منظمة الأوبك، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابته يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

3. تقدير نموذج التأثيرات الثابته

الجدول (II-06): تقدير نموذج التأثيرات الثابته

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
C	17.21	8.07	0.00
GOV	0.41	2.07	0.03
DEP	0.96	2.03	0.04
EXP	0.99	5.76	0.00
أنغولا	-0.89		
الامارات المتحدة	-0.90		
الجزائر	-0.31		
الاكوادور	2.55		
إيران	-0.40		
العراق	-0.11		
الكويت	-1.05		
ليبيا	-0.01		
نيجيريا	2.67		
قطر	-0.68		
السعودية	-0.77		
فنزويلا	-0.07		
R^2=0.27F-S=8.67 Pob(F-S)=0.00			D-W=1.52

المصدر: مخرجات Eviews10

وبناءا على نتائج المفاضلة بين مختلف النتائج، وباعتبار نموذج الآثار الثابته هو أفضل نموذج لأثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة 1995-2022 فانه يكتب على الشكل التالي:

$$PIB=17.21+0.41LGOV+0.96LDEP+0.99LEXP$$

$$(0.00) \quad (0.03) \quad (0.04) \quad (0.00)$$

$$+ \quad + \quad + \quad +$$

ثالثا. تقدير النموذج باستخدام بانل الديناميكي

1. دراسة الإستقرارية لمتغيرات النموذج

إن الاعتماد في اجراء استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية تم من خلال مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (Fisher-ADF, IPS ,LLC) وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج بانل، حيث طبقت هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى، وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول (II-07): نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة

Hadri	Summary					الاختبارات	
	IPS	PP	ADF	Breiting	LLC	**Prob (5%)**	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.99	0.00	PIB	**الناتج المحلي الإجمالي**
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	D(PIB)	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	GOV	**الحوكمة**
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	DEP	**الإنفاق**
0.00	0.03	0.36	0.03	0.18	0.60	EXP	**الصادرات النفطية**
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	D(EXP)	

المصدر: مخرجات Eviews10

يتضح من الجدول أعلاه أن متغيرا الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والصادرات النفطية (EXP) غير مستقرين عند المستوى I(0) في الفترة المدروسة، حسب أغلبية الاختبارات وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، أصبحا مستقرين من نفس الدرجة الأولى I(1). بينما سلاسة المتغيرات الحوكمة والانفاق فهما مستقران في المستوى.

2. اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه العام على المدى الطويل، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل التزامن بين هذه المتغيرات، باستعمال اختبار Pedroni للتكامل المتزامن تحصلنا على الجدول التالي:

1.2. اختبار Pedroni للتكامل المشترك:

يعد اختبار Pedroni من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة عند نفس الدرجة، حيث يقترح Pedroni ,2002 سبعة إحصاءات محسوبة لاختبار إمكانية وجود تكامل مشترك ضمن البيانات الطويلة، ويمكن تصنيف الإحصاءات إلى مجموعتين: إحصاءات البعد الداخلي وإحصاءات البعد البيئي، كما تتبع هذه الإحصاءات تقريبا التوزيع الطبيعي المعياري، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (II-08): نتائج اختبار pedroni للتكامل المشترك

Perdoni Residual cointegration test		
Null Hypothesis :NO Cointegration		
	Statistic	Prob
Within-dimention		
Panel v-statistic	-1.13	0.87
Panel rho-statistic	-1.57	0.03
Panel pp-statistic	-4.61	0.00
Panel ADF-statistic	-3.82	0.00
Between-dimention		
Group rho-statistic	-0.96	0.16
Group pp	-4.66	0.00
Group ADF-Statistic	-3.97	0.00

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن اغلب إحصاءات اختبار pedroni معنوية عند 5% باستثناء إحصائية panel v-statistic وإحصائية group rho-statistic، ونتيجة لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2.2. اختبار Kao للتكامل المشترك :

جدول(II-09): نتائج اختبار kao للتكامل المشترك

Kao residual ciontegration test		
Null hypothesis :no cointegration		
	Statistic	Prob
ADF-Statistic	-3.56	0.0002

المصدر: مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال نتائج اختبار kao الموضحة في الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.0002 المقابلة للاحصائية ADF-Statistic أقل من 0.05، ونتيجة لذلك سيتم رفض الفرضية العدمية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تقر بوجود تكامل مشترك، وبالتالي يمكن تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

3. اختيار نموذج البانل الديناميكي الملائم (تقدير النموذج باستخدام طريقة pmg و mg و Dfe)

يبين الملحق (13)و (14)، نتائج تقدير نموذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (dynamic Fixed Effects)، وللمفاضلة بينهم تم الاستعانة باختبار هوسمان والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول(II-10): اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة احصائية x^2	قيمة الاحتمال	القرار
Hausman	MG/DFE	2.26	0.52	**DFE**
	MG/PMG	21.31	1.00	**PMG**

المصدر: مخرجات برنامج STATA

بعدها تم اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة ونموذج الأثر الثابت، فكانت احتمالية الاختبار prob>chi=0.52، وهي أكبر من القيمة الاحتمالية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب،

وأخيرا، تم اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة MG ونموذج وسط المجموعة المدمجة PMG، فكانت النتيجة أن الاحتمالية قدرت بـ prob>chi=1.00، وهي أكبر من الاحتمالية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن وسط المجموعة هو الأنسب، ونقبل الفرضية العدمية القائلة بأن نموذج وسط المجموعة المدمجة هو الأنسب.

انطلاقا من نتيجة الاختبار بين النماذج الثلاث، نستنتج أن نموذج وسط المجموعة المدمجة pmg أو ما يسمى Panel ARDL هو الأنسب وأفضل نموذج تقدير للعلاقة ما بين المتغيرات الدالة للعنة الموارد والنمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك.

4. تحديد درجة التأخير المثلى:

لتحديد درجة التأخير امثلى في النموذج المدروس يتعين علينا تحليل نتائج الجدول التالي:

الجدول(II-11): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى Lag

H.Q	SC	AIC	FPE	LR	LOG L	
14.52	14.64	14.44	22.12	NA	-2144	0
14.38	14.62*	14.22	17.69	96.12	-2094	1
14.31*	14.67	14.07*	15.29*	72.72*	-2056	2

المصدر: مخرجات Eviews10

يشير الجدول أعلاه أنه عند الفجوة 02 المعايير المتبعة هي (HP, AIC, FPE, LR) و (SC) عند الفجوة 01، ومجموع المعايير ذات الدلالة هو(5)، ووفق akaike نموذج ARDL (1.1.1.1) يتناسب مع تقدير.

الشكل (12): اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

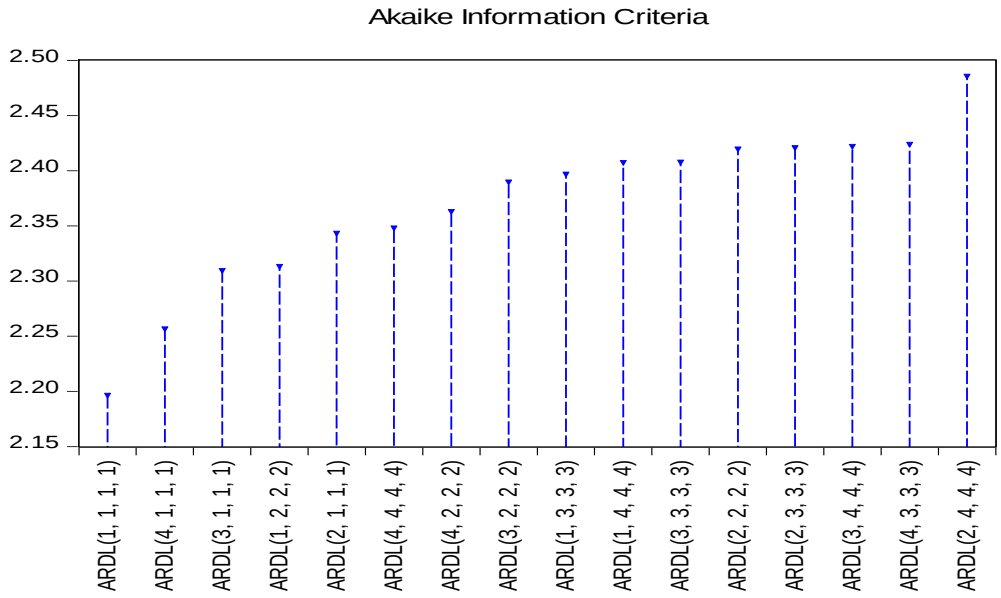

المصدر: مخرجات Eviews10

5. تقدير نموذج ARDL/Pmg

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية التي آلت إلى استقرار المتغيرات في I(0) و I(1) ووجود تكامل مشترك حسب اختبار KAO و PEDRONI واختبار pmg أفضل مقدر، إضافة إلى درجة التأخير المثلى التي أخذت القيمة (2)، يتعين علينا تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL/ PANEL)، والجدول التي يشير إلى نتائج تقدير النموذج.

الجدول (II-12): نتائج تقدير نموذج ARDL

الأجلين	المعاملات	قيمة المعامل	المعنوية	القرار
الأجل الطويل	DEP	5.23	0.00	معنوي
	GOV	0.51	0.056	غير معنوي
	EX	0.05	0.00	معنوي
حد تصحيح الخطأ	Coint (01)	-0.14	0.01	ECT سالب ومعنوي
الأجل القصير	D(DEP)	0.88	0.31	غير معنوي
	D(GOV)	0.98	0.13	غير معنوي
	D(EX)	-0.00	0.04	معنوي

المصدر: مخرجات Eviews10

6. دراسة السببية بين المتغيرات (Granger)

نتائج اختبار السببية جرانجر تظهر في الجدول التالي:

الجدول(II-13): دراسة السببية بين المتغيرات

العلاقة بين المتغيرات	Obs	Prob	القرار
LDEP does not Granger Cause LPIB	323	0.89	لا توجد سببية
LPIB does not Granger Cause LDEP		0.04	توجد سببية
LGOV does not Granger Cause LPIB	323	0.01	توجد سببية
LPIB does not Granger Cause LGOV		0.78	لا توجد سببية
LEX does not Granger Cause LPIB	323	0.02	توجد سببية
LPIB does not Granger Cause LEX		0.36	لا توجد سببية
LGOV does not Granger Cause LDEP	324	0.94	لا توجد سببية
LDEP does not Granger Cause LGOV		0.83	لا توجد سببية
LEX does not Granger Cause LDEP	323	0.01	توجد سببية
LDEP does not Granger Cause LEX		0.13	لا توجد سببية
LEX does not Granger Cause LGOV	323	0.78	لا توجد سببية
LGOV does not Granger Cause LEX		0.91	لا توجد سببية

المصدر: مخرجات Eviews10

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

تعتبر مناقشة وتحليل النتائج عصارة كل الدراسات، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف الحسابات نصل الآن إلى المرحلة الأخيرة التي تعنى بالتحليل والمناقشة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

بعد عرض نتائج المفاضلة بين النماذج نلاحظ أنه من خلال الجدول رقم (5) تم قبول صيغة نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة لمجموعة دول منظمة الأوبك، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابته يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق في قيم الثابت و تختلف من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة، ولا يحدد عشوائيا.

1. تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج انظر الملحق رقم(9) نلاحظ أن:

اختبار جودة النموذج من خلال النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من توافقها أو تناقضها معها، حيث تشير النتائج إلى علاقة ضعيفة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي يقارب 27% والمعلمة (α%) معنوية وتؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي وتختلف من دولة إلى أخرى.

كما نلاحظ أن مختلف احتمالات المتغيرات المفسرة المقدرة في النموذج تتميز بالمعنوية الإحصائية، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي لمعلمات المفسرة المقدرة بلغ معدل نمو الحوكمة 0.41، وهذا يعني أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 41 وحدة من (PIB)، وبالنسبة للإنفاق الحكومي بلغ 0.96 وهذا يعني زيادتها بوحدة واحدة تؤدي لزيادة 96 وحدة من (PIB)، أما الصادرات فنجد أنها بلغت0.99 وهذا يعني أنه إذا زاد معدل نموها بوحدة واحدة فإن معدل (PIB) سوف يزيد بـ 99.

ومن خلال هذا التحليل تتضح نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث توجد علاقة طردية ما بين كل المتغيرات وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، وتؤيد نتائج الدراسات السابقة خاصة في ما جاء بخصوص اثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي.

وبما أن النموذج الأفضل هو نموذج الأثار الثابتة الذي مفاده أن التباين في أثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي يظهر من خلال معلمة الحد الثابت الخاص بكل بلد في النموذج، وقد سجلت كل من نيجيريا والاكوادور (2.67، 2.55) أعلى قيمة، بينما الدول باقي الدول تراوحت قيمة مابين (−01.0 و −0.90) وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و الثروات الطبيعية المساهمة بدرجة كبيرة في الناتج.

المطلب الثاني: تحليل التكامل المشترك واتجاه العلاقة السببية

قبل تحليل التكامل المشترك تجدر الإشارة إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي كانت كالتالي:

1- تحليل نتائج الاستقرارية

أشارت نتائج الاختبارات إلى أن القيم الاحتمالية لكل من الناتج المحلي والصادرات أكبر من 5% عند المستوى، أي أن متغيري النمو الاقتصادي والصادرات النفطية غير مستقرين.

و بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى كانت اختبارات جذر الوحدة للمتغيرين أقل من 5%، مما يدل على أنهما مستقرين عند الدرجة الأولى (1)I، بينما تشير نتائج الاختبارات للحوكمة والانفاق أن القيمة الاحتمالية مستقرة في المستوى.

2- تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك

تشير اختبارات Pedroni كما يبينه الملحق رقم (5) إلى أنه من بين 7 اختبارا جزئيا، هناك خمس اختبارات احتمالهم أقل من (0.05)، مما يعني أن غالبية الاختبارات ترفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك، وعليه يتعين قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة.

ويشير كذلك **اختبار كاو** أن الاحتمالية أقل من 0،05. مما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل. انظر الى الملحق رقم (6).

3- تحليل نتائج تقدير لنموذج ARDL

- في الأجل الطويل: من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) أظهرت معنوية المتغيرات (DEP) و (EX) وبالتالي لها تأثير معنوي في الأجل الطويل بينما الحوكمة (GOV) كان لها تأثير غير معنوي، انظر ملحق رقم (11)
- في الأجل القصير: من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) أظهرت عدم معنوية (DEP) و (GOV)، ومعنوية (EX). انظر ملحق رقم (11)
- حد تصحيح الخطأ (ECT): من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) نجد أنه معنوي عند مستوى معنوية 5%، ويأخذ قيمة سالبة كما هو متوقع (-0.14). انظر ملحق رقم (11)

فمن خلال نتائج التحليل الديناميكي في الأجل الطويل تظهر علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (الانفاق والصادرات والحوكمة) حيث كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الاجمالي يزداد بـ5.25 وحدة، وكلما زادت الحوكمة بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بـ 0.51وحدة، وكلما زادت الصادرات بوحدة واحدة فان الناتج المحلي يزداد بـ 0.05وحدة في دول منظمة الأوبك.

في الأجل القصير نجد أن المتغيرات (الانفاق والحوكمة) غير معنويين، أي ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك، أما الصادرات فكانت معنوية.

بخصوص معامل تصحيح الخطأ نجد أنه معنوي وإشارته سالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (0.14) والتي تدل على أن النموذج يتكيف أو يصحح خطأه كل 7.14 من (سنة)، أي ما يعادل 7 اشهر.

4- تحليل نتائج اختبار السببية

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن مجمل السببية هي ذات اتجاه واحد كالتالي:

- الناتج (PIB) يتسبب في الإنفاق (DEP)؛
- الحوكمة (GOV) تتسبب في الناتج (PIB)؛
- الصادرات (EX) تتسبب في الناتج (PIB)؛
- الانفاق (DEP) يتسبب في الصادرات (EX)؛

مما يدل على وجود علاقة سببية توضح اثر السلبي لوفرة الموارد لاغلبية دول منظمة الأوبك حيث الصادرات تتسبب في الناتج والأخير يتسبب في الانفاق رغم محاولات ترشيد النفقات من خلال الحوكمة المسببة للناتج في ظل تطوير بيئة اعمالها.

خلاصة:

سعت دول منظمة الأوبك جاهدة ومنذ سنوات إلى رفع مستويات التنمية وذلك بتبني عدة إصلاحات اقتصادية، لكن لم تكن هذه الإصلاحات بتلك الفاعلية المطلوبة، ولن يأتي ذلك إلا بترشيد استخدام الثروة النفطية، إضافة إلى توفير بيئة أعمال مناسبة لتحقيق هذه التنمية.

ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة تم صياغة نموذج يوضح أثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (1995-2022) باستخدام بيانات بانل الديناميكي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يوضح التفسير الاقتصادي لمعلمات المتغيرات المفسرة المقدرة، فقد بلغ معدل نمو الحوكمة 0.41 وهذا يعني ان زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 41 وحدة من (PIB)، وبالنسبة لنمو الانفاق الحكومي بلغ 96.0 وهذا يعني ان زيادته بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 96 من (PIB)، أما الصادرات فقد بلغت 0.99 هذا يعني أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 99 من (PIB).

ومن خلال هذا التحليل يتضح وجود علاقة طردية ما بين جميع متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، ويظهر من خلال الحد الثابت المقدر لكل بلد وجود تفاوت في المعلمات المقدرة، هذا ما يفسر التباين في أثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك، وقد سجلت أعلى القيم في نيجيريا (2.67) الاكوادور (2.55)، وفي اخر الترتيب جاءت الجزائر بقيمة (0.3-) والعراق بقيمة (0.1-).

كما تشير علاقة سببية الى اثر السلبي لوفرة الموارد لاغلبية دول منظمة الأوبك حيث الصادرات تتسبب في الناتج والأخير يتسبب في الانفاق رغم محاولات ترشيد النفقات من خلال الحوكمة المسببة للناتج في ظل تطوير بيئة اعمالها.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما، يظهر البحث أن وفرة الموارد الطبيعية تمثل تحديا كبيرا لنمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها هذه الدول، إلا أن تبعاتها السلبية تشمل تعطيل التنويع الاقتصادي والاعتماد الزائد على القطاع النفطي، مما يجعل هذ الاقتصادات عرضة للتقلبات في أسعار النفط والتحديات الاقتصادية العالمية، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات في السعودية بقيمة 184.42 وتليها الإمارات بقيمة 57.9، وخلال متوسط الفترة (2022–1995) سجلت أعلى قيمة للإيرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي في العراق، بقيمة قدرت ب44.43، أما أدنى قيمة فكانت في الإكوادور بقيمة 9.58؛ وهنا يمكن القول أنه من الضروري أن تتخذ دول الأوبك إجراءات فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي للخروج من معضلة لعنة الموراد، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتفعيل دور الحوكمة.

وهذا ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL وتشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين الحوكمة والانفاق الحكومي والايرادات النفطية التي تعتبر متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي لدولة نيجيريا والاكوادور بينما باقي الدول لها اثر سلبي، بينما اثر على المدى الطويل لدول المنظمة وفق (طريقة تقدير (ARDL/Pmg)) أظهرت معنوية المتغيرات (DEP) و (EX) اما الحوكمة (GOV) كان لها تأثير غير معنوي،

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكإجابة للإشكالية المطروحة وفرضية البحث، خلصنا إلى:

– أثبتت نظرية لعنة الموارد أن الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، وتشير إلى أن البلدان التي لديها موارد طبيعية وفيرة من المرجح أن تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفساد والانخفاض الاقتصادي.

– ضعف النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية، إضافة إلى تراجع مؤشرات بيئة الأعمال والحوكمة.

– النموذج الأفضل هو نموذج الأثار الثابتة الذي مفاده أن التباين في أثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي يظهر من خلال معلمة الحد الثابت الخاص بكل بلد في النموذج، وقد سجلت كل من نيجيريا والاكوادور (2.67، 2.55) أعلى قيمة، بينما الدول باقي الدول تراوحت قيمة مابين (–01.0 و –0.90) وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و الثروات الطبيعية المساهمة بدرجة كبيرة في الناتج.

– نتائج التحليل الديناميكي في الأجل الطويل تظهر علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (الانفاق والصادرات والحوكمة) حيث كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الاجمالي يزداد بـ5.25 وحدة، وكلما زادت الحوكمة بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بـ 0.51وحدة، وكلما زادت الصادرات بوحدة واحدة فان الناتج المحلي يزداد بـ 0.05وحدة في دول منظمة الأوبك.

– من خلال تحليل نتائج تقدير نموذج ARDL أظهرت معنوية المتغيرات (الانفاق الحكومي و الصادرات) وبالتالي لها تأثير معنوي في الأجل الطويل بينما الحوكمة كان لها تأثير غير معنوي.

– في الأجل القصير نجد أن المتغيرات (الانفاق والحوكمة) غير معنويين، أي ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك، أما الصادرات فكانت معنوية.

– مجمل علاقة السببية هي ذات اتجاه واحد بحيث كل من الناتج يتسبب في الانفاق والحوكمة تتسبب في الناتج والصادرات تتسبب في الناتج والانفاق يتسبب في الصادرات، وهو ما يفسر عدم وجود تنويع اقتصادي لمعظم دول المنظمة لاعتمادها على الموارد النفطية، باستثناء الدول الخليجية من بينها الامارات تم استغلال الموارد النفطية لبناء البنية التحتية.

ومن أجل تفادي لعنة الموارد الطبيعية، وبهدف تحسين واقع بيئة الأعمال التي تساهم في تحقيق الاستقرار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، توصي الدراسة بما يلي:

– من الضروري أن تتخذ دول منظمة الأوبك إجراءات فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي باستغلال مداخيل ثروات الطبيعية إضافة الى تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة، مع تشجيع الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وهو ما يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

– التحول إلى الطاقة المتجددة والاستثمار فيها لتقليل الاعتماد على الموارد النفطية.

– تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، ط1، مصر، 1991.
- عبد الرزاق بن هاني، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2015.
- صديقي محمد عفيفي، تسويق البترول، عين الشمس، الكويت، 2003.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

2- المذكرات والرسائل الجامعية

- جمعة رضوان، النمو الاقتصادي العالمي وأثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2012-2013.
- ريدوح تازية، دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وبوتسوانا، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.
- سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا، 1988.
- شكوري سيد محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- فرحات بختة، بيئة الاعمال وأثرها على التنافسية الدولية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
- وسام عمرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر، 2022-2023.

3- المجلات والدوريات:

- أحمد العضاضي، المرض الهولندي وأثره على النمو الاقتصادي السعودي في ضوء المملكة العربية 2030، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد4، العدد2، كلية الاعمال، جامعة الملك خالد، السعودية، 2021.

– بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد3، العدد3، الجزائر، 2012.

–بوالشعور شريفة، قمري زينة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي ونظرية لعنة الموارد الطبيعية دراسة مفارقة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2021.

– بوالشعور شريفة، المرض الهولندي دراسة قياسية حالة الجزائر ، مجلة دراسات جامعة ثليجي الاغواط ، المجلد 2016، العدد 47، الجزائر، 2016.

–بلقلة إبراهيم واخرون، تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط والليات مواجهتها، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد3، الجزائر، 2021.

– حواس أمين، لعنة الموارد المؤسسات أصل الازمة، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد1، الجزائر، 2017.

– حمزة بن الزين، امال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد7، العدد2، الجزائر، 2017.

– حسين فرج الحويج، النمو الاقتصادي في ليبيا وظاهرة لعنة الموارد هل يحسن الانفتاح التجاري من طبيعة المشهد، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد3، ليبيا، 2022.

– رقية شطيبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد10، العدد1، الجزائر، 2023.

– سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد43، العراق ،2019.

– صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية قراءة في المفاهيم والاثار وأدوات العلاج دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، مجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.

– عزازي فريدة، تمار أمين، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي 1990–2015 دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2018.

– فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2018 ، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد2، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

– فيفيان نصر الدين، لمياء ششه، الاقتصاد الريعي ومدى تأثيره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2000–2021، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد2، السعودية، 2023.

– مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد15، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2015.

– مايح شبيب الشمري ، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق دراسة قياسية 1985–2015، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد23، العراق، 2018.

– محمد هاني، ادوارد ناشد جرجس نشأت، القطاع النفطي واشكالية المرض الهولندي في الجزائر 2000–2015، مجلة الابداع، المجلد10، العدد1، جامعة البويرة ، الجزائر،2020.

– محمد هاني، عبد القادر شلالي، أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر 2000–2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد1، الجزائر، 2021.

– ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، بحوث اقتصادية وعربية، المجلد17، العدد41، السعودية ، 2008.

– نسرين معياش، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد16، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

– نهاد محمد ادريس ، مشروعات قناة السويس الجديدة في مواجهة المرض الهولندي في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد45، العدد4، مصر، 2015.

– هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد العربي الخليجي، المجلد 31، العدد25، جامعة البصرة، العراق، 2015.

4– تقارير

– توقعات البيئة العالمية، البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة، 2007.

– أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها ، وزارة تطوير القطاع العام، تقرير سنوي، 2016.

5– المحاضرات والمطبوعات :

– صحراوي جمال الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: منهجية البحث العلمي، منهجية اعداد مشروع بحث (مذكرة، أطروحة) موجهة الى طلبة الدراسات العليا وعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تيارت ، الجزائر، 2000–2023.

– طالم علي، مطبوعة إدارة الاعمال الدولية، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر، 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-Abdrahim chibi,Mohamed benbouzian,Algiria and the natural resource curse, oil and economic grouthe,middle east developpement journal,volume9 , 2017.

-A,H Gelb and associates,Oil windfall,Blessing of curse ?(oxford university press,1988).

-Dina akylbekova, analysing the resourse curse theory, A compararative study of kazakhstn and norway bachel or thesis.

-Frederick vander ploeg,natural resources, curse or blessing ? cesifo working paper No 3125,category9 resourse and environment economics,2010

-Gobind Nankani,developement problemso of miniral exporting countries, world bank staff,working paper,No 354,1997.

-Jeffy D sachs,Andrew M, Warner,Natural resources devlopement(The curce of natural resources) , European economic review,45,2010.

-Josef E,stiglitz,The resource curse revisited,project syndicate,2004.

-Kangning X,U , Sumie chen jun shao , curse or blessing ,a new,perspective, on natural,resourses for Devloping countries, shcool of economic and management ,south east university nanjing P,R, China,2010.

-Poltrovich and other, Mechanisms of resourse curse Economic policy and grouth , MPRA paper ,NO2057,2010.

-Richard Mulwa,Jean Mariara,Natural Resourse curse in africa , Datch disease and Institutional Explannation, agrodeb working paper,29,2016.

-R,M.Auty,oil exporters,disappointing,diversification intoresourse-based industry,The external causes energy pollicy,1988.

-Robert T,Deacon, The political Economy,of the natural resource curse, A survey of theory and evidence, foundation and trends in microeconomic , vol 7,NO.2 ,2011.

-Terry L,Karl,Oil lead development, social,politicaland ecinomicconsequences,development and the role of law,working paper,california,stanford, university,center of demoncracy,2007.

-T,L Karl,the paradox of plenty, oil blooms and petro-states(california university press),1977.

- المراجع من الأنترنت:

http://m.marefa.org.

http://taz/cleanceEMEUEnerguMarket/cabs/opec.html.11/29/2004.

http://www.sciencedirect.com.

http://books.google.fr/.books.

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار استقرارية لـ (PIB)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIB)
Date: 05/07/24 Time: 22:13
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-16.6539	0.0000	12	298
Breitung t-stat	5.14221	0.0000	12	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.1659	0.0000	12	298
ADF - Fisher Chi-square	376.746	0.0000	12	298
PP - Fisher Chi-square	877.172	0.0000	12	311

Panel unit root test: Summary
Series: LPIB
Date: 05/07/24 Time: 22:12
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.19110	0.0000	12	313
Breitung t-stat	2.42352	0.9923	12	301
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.33977	0.0004	12	313
ADF - Fisher Chi-square	302.288	0.0000	12	313
PP - Fisher Chi-square	306.222	0.0000	12	323

الملحق رقم (02): نتائج اختبار استقرارية لـ (GOV)

Panel unit root test: Summary
Series: LGOV
Date: 05/07/24 Time: 22:09
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.16489	0.0000	12	321
Breitung t-stat	-3.80972	0.0001	12	309
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.94455	0.0000	12	321
ADF - Fisher Chi-square	65.7032	0.0000	12	321
PP - Fisher Chi-square	54.2568	0.0004	12	324

الملحق رقم (03): نتائج اختبار استقرارية لـ (DEP)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LDEP)
Date: 05/07/24 Time: 22:17
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.0346	0.0000	12	305
Breitung t-stat	-10.0146	0.0000	12	293
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Panel unit root test: Summary
Series: LDEP
Date: 05/10/24 Time: 00:04
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.19040	0.0000	12	321
Breitung t-stat	-3.66220	0.0001	12	309
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-13.7206	0.0000	12	305
ADF - Fisher Chi-square	177.549	0.0000	12	305
PP - Fisher Chi-square	697.417	0.0000	12	312

Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-5.37106	0.0000	12	321
ADF - Fisher Chi-square	74.7447	0.0000	12	321
PP - Fisher Chi-square	74.2844	0.0000	12	324

الملحق رقم (04): نتائج اختبار استقرارية لـ (EX)

Panel unit root test: Summary
Series: D(LEX)
Date: 05/07/24 Time: 22:20
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.49948	0.0000	12	304
Breitung t-stat	-7.89084	0.0000	12	292
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-9.93695	0.0000	12	304
ADF - Fisher Chi-square	125.152	0.0000	12	304
PP - Fisher Chi-square	149.961	0.0000	12	311

Panel unit root test: Summary
Series: LEX
Date: 05/07/24 Time: 22:19
Sample: 1995 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.26823	0.6057	12	315
Breitung t-stat	-0.88923	0.1869	12	303
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin				
W-stat	-1.78154	0.0374	12	315
ADF - Fisher Chi-square	37.8017	0.0363	12	315
PP - Fisher Chi-square	25.7446	0.3662	12	323

الملحق رقم (05): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LPIB LDEP LGOV LEX
Date: 05/07/24 Time: 22:43
Sample: 1995 2022
Included observations: 336
Cross-sections included: 12
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.846959	0.1985	-1.134439	0.8717
Panel rho-Statistic	-6.010350	0.0000	-1.758419	0.0393
Panel PP-Statistic	-11.08586	0.0000	-4.619606	0.0000
Panel ADF-Statistic	-9.193779	0.0000	-3.823112	0.0001

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.967482	0.1667
Group PP-Statistic	-4.667293	0.0000
Group ADF-Statistic	-3.974891	0.0000

الملحق رقم (06): نتائج اختبار لـ kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: LPIB LDEP LGOV LEX
Date: 05/07/24 Time: 22:48
Sample: 1995 2022
Included observations: 336
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
User-specified bandwidth: 2 and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.563353	0.0002
Residual variance	5.271169	
HAC variance	2.365654	

الملحق رقم (07): نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: LOGNATUERL
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.103983	3	0.1067

الملحق رقم (08): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LPIB?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/08/24 Time: 00:27
Sample: 1995 2022
Included observations: 28
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 336

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV?	0.318636	0.151000	2.110171	0.0356
LDEP?	4.171724	0.151903	27.46300	0.0000
LEXP?	2.013636	0.171796	11.72112	0.0000

R-squared	0.126121	Mean dependent var	25.78723
Adjusted R-squared	0.120031	S.D. dependent var	2.296067
S.E. of regression	3.504818	Akaike info criterion	5.355043
Sum squared resid	4090.489	Schwarz criterion	5.389124
Log likelihood	-896.6472	Hannan-Quinn criter.	5.368629
Durbin-Watson stat	0.549465		

الملحق رقم (09): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: LPIB?
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/08/24 Time: 00:28
Sample: 1995 2022
Included observations: 28
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 336

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.21810	2.131737	8.077027	0.0000
LGOV?	0.417444	0.200943	2.077425	0.0386
LDEP?	0.962069	0.472938	2.034241	0.0427
LEXP?	0.997524	0.173163	5.760608	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
ANGOLA--C	-0.896760			
UAEMIRATES--C	-0.905742			
ALGERIA--C	-0.314556			
ECUADOR--C	2.553025			
IRAN--C	-0.400813			
IRAQ--C	-0.117141			
KUWAIT--C	-1.050973			
LIBYA--C	-0.012476			
NIGERIA--C	2.672313			
QATAR--C	-0.681071			
SAUDI--C	-0.774367			
VENEZUELA--C	-0.071438			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.274450	Mean dependent var	25.78723
Adjusted R-squared	0.242806	S.D. dependent var	2.296067
S.E. of regression	1.997966	Akaike info criterion	4.265752
Sum squared resid	1281.390	Schwarz criterion	4.436159
Log likelihood	-701.6464	Hannan-Quinn criter.	4.333681
F-statistic	8.673075	Durbin-Watson stat	1.528420
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: LPIB?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/20/24 Time: 05:43
Sample: 1995 2022
Included observations: 28
Cross-sections included: 12
Total pool (balanced) observations: 336
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.96766	1.676528	11.91013	0.0000
LGOV?	0.311319	0.157811	1.972732	0.0494
LDEP?	0.445377	0.360145	1.236659	0.2171
LEXP?	0.917123	0.158334	5.792328	0.0000
Random Effects (Cross)				
ANGOLA--C	-0.876311			
UAEMIRATES--C	-0.570158			
ALGERIA--C	-0.152965			
ECUADOR--C	2.252484			
IRAN--C	-0.146487			
IRAQ--C	-0.219235			
KUWAIT--C	-0.744158			
LIBYA--C	-0.152537			
NIGERIA--C	1.498948			
QATAR--C	-0.501369			
SAUDI--C	-0.389284			
VENEZUELA--C	0.001073			

R-squared	0.114814	Mean dependent var	9.560539
Adjusted R-squared	0.106815	S.D. dependent var	2.123921
S.E. of regression	2.007284	Sum squared resid	1337.691
F-statistic	14.35416	Durbin-Watson stat	1.455108
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): نتائج اختبار ARDL

Dependent Variable: D(LPIB)
Method: ARDL
Date: 05/08/24 Time: 00:45
Sample: 1996 2021
Included observations: 323
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDEP LGOV LEX
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LDEP	5.230042	0.211076	24.77797	0.0000
LGOV	0.516385	0.269839	1.913677	0.0567
LEX	0.051845	0.012950	4.003599	0.0001
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.148348	0.059499	-2.493291	0.0132
D(LDEP)	0.881160	0.872153	1.010328	0.3132
D(LGOV)	0.984891	0.654137	1.505635	0.1333
D(LEX)	-0.007775	0.003930	-1.978406	0.0488

Mean dependent var	-0.047308	S.D. dependent var	2.323572
S.E. of regression	2.040916	Akaike info criterion	2.426390
Sum squared resid	1182.956	Schwarz criterion	3.007049
Log likelihood	-355.4203	Hannan-Quinn criter.	2.657882

الملحق رقم(12): نتائج سببية جرانجر (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/08/24 Time: 01:12
Sample: 1995 2022
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LPIB	323	0.01587	0.8998
LPIB does not Granger Cause LDEP		3.98413	0.0468
LGOV does not Granger Cause LPIB	323	6.42520	0.0117
LPIB does not Granger Cause LGOV		0.07791	0.7803
LEX does not Granger Cause LPIB	323	5.40921	0.0207
LPIB does not Granger Cause LEX		0.83467	0.3616
LGOV does not Granger Cause LDEP	324	0.00458	0.9461
LDEP does not Granger Cause LGOV		0.04572	0.8308
LEX does not Granger Cause LDEP	323	5.89333	0.0157
LDEP does not Granger Cause LEX		2.21136	0.1380
LEX does not Granger Cause LGOV	323	0.07136	0.7895
LGOV does not Granger Cause LEX		0.01246	0.9112

الملحق رقم (13): نتائج اختبار hausman

```
29. hausman mg pmg

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |       mg          pmg         Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
lgov             |   2.538113     .7612488       1.776864       1.708661
ldep             |  -3.622143    -.5528062      -3.069337       4.165722
lex_ll           |   .0203632     .0014723       .0188909       .0096246
------------------------------------------------------------------------------
                 b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       21.31
                Prob>chi2 =      1.0000
```

الملحق رقم (14): نتائج اختبار hausman

```
31. hausman DFE pmg

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |      DFE          pmg         Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
lgov             |   .9263345     .7612488       .1650857              .
ldep             |  -.6542842    -.5528062      -.101478        .4865086
lex_ll           |   .0113876     .0014723       .0099152        .0035855
------------------------------------------------------------------------------
                 b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        2.26
                Prob>chi2 =      0.5211
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين لعنة الموارد ونمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها للفترة (1995–2022) ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع وتحقيق هذا الهدف تم اختبار أثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL لمجموعة من دول منظمة الأوبك (12 دولة)، وتشير النتائج الاقتصادية المتحصل عليها إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين الحوكمة والإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية التي تعتبر متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي لدولة نيجيريا والاكوادور وأثر سلبي لباقي الدول، بينما أثر على المدى الطويل لدول المنظمة وفق (طريقة تقدير (ARDL/Pmg) أظهرت معنوية المتغيرات (DEP) و (EX) أما الحوكمة (GOV) كان لها تأثير غير معنوي، وفي الأخير علاقة سببية توضح اثر السلبي لوفرة الموارد لاغلبية دول منظمة الأوبك حيث الصادرات تتسبب في الناتج والأخير يتسبب في الانفاق رغم محاولات ترشيد النفقات من خلال الحوكمة المسببة للناتج في ظل تطوير بيئة اعمالها.

الكلمات مفتاحية: لعنة الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، الحوكمة، الصادرات النفطية، دول منظمة الأوبك، نموذج Panel ARDL.

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between the resource curse and the growth of the economies of OPEC countries in light of the development of their business environment for the period (1995-2022). In order to cover this topic and achieve this goal, the impact of resource abundance on economic growth was tested using the cross-sectional time series data approach, Panel ARDL, for the group Of the OPEC countries (12 countries), the obtained economic results indicate the existence of a relationship with a positive impact between governance, government spending, and oil revenues, which are considered independent variables, and economic growth for Nigeria and Ecuador, and a negative impact for the rest of the countries, while the long-term impact for the OPEC countries according to (the estimation method). (ARDL/Pmg) showed significance for the variables (DEP) and (EX), while governance (GOV) had a non-significant effect, and finally a causal relationship that shows the negative impact of the abundance of resources for the majority of OPEC countries, where exports cause output and the latter causes spending despite... Attempts to rationalize expenses through output-driven governance in light of developing its business environment.

Key words : The natural resource curse, economic growth, governance, oil exports, OPEC countries, Panel ARDL model.